

"كانوا بالأمس يتولسون إن الدولة الكافرة لا بد أن تنهار، في حين أنهم أصبحوا اليوم يتصرفون بفناوى تجيز قتل الأخ حسبما تقتضيه تقاليد الدولة، وكان هؤلاء الإسلاميون يتولون البارحة إنهم "مستضعفون"، لكن مع الأسف فإن أكثر وصف يليق بهم اليوم هو أنهم "مستكبرون"، فالكبر الذي يشونه عبر شاشات التلفزيون يبدأ من قمة الهرم لديهم، ويستمر إلى القاعدة بنفس الطريقة الخطابية".

أيها الإسلاميون عودوا إلى الإسلام!^(١)

لا شك أن الإسلام السياسي كان يتميز بحركة دائمة وإنتاج فكر نقدي باستمرار، ولكن يبقى طلب التغيير يأتي دائما من المحيط (المجتمع)، ويوازن مع العناصر الأخرى حالة التطرف لدى الكوادر القوية في المعارضة، لأن هذا المحيط الذي يتبنى الحجج الإسلامية يدعو إلى العدل والحق والاستقامة وكانت هذه الدعوة تنعكس على الأفتدة.

لكن ماذا عن الآن؟ فأصحاب الإسلام السياسي كانوا يقفون خارج هذه المنظومة، ويتقدون تلك الأمور بشدة، والآن يرون أنفسهم أصحاب الدولة الحقيقيين، ويتصرفون على أنهم حصلوا على هوية جديدة لتفعيل المؤسسات والمنظمات القديمة في الدولة، فمثلا جهاز الاستخبارات

الذي كان يُنتقد بشدة أصبح اليوم مؤسسة "مقدّسة" للحفاظ على كيان الدولة، ومجلس التعليم العالي يُعرّف في هذا المحيط بأنه في مقدمة المؤسسات التي تربي أجيالا متدينة.

والحقيقة المرة هي أنه قبل فترة قصيرة جدًّا كان هناك تيار يدعو إلى تعديل النظام المؤسسي، بل هدمه وإعادة بنائه مجدداً، لكنه نذر نفسه اليوم لنظام أحادي الصوت أحادي اللون أحادي الحزب أحادي القيادة ويقدِّس جهازاً يُسمّى الدولة.

سابقاً تسبب المنطق النقدي الذي جاء به الإسلاميون في إنتاج فكر جديد، لكن في الحقيقة لم يعد بإمكانهم تحمُّل مناقشة أي فكر ناهيك عن إنتاج فكر جديد، وقد انتهت قدرتهم على طرح القيم منذ أمد بعيد، أما منتج الأفكار فصاروا كلهم موظفين في الدولة، ومناصبهم وألقابهم وصلاحياتهم وشهرتهم ويخوتهم وطوابقهم وثرواتهم لا تعينهم على إنتاج فكر جديد مع الأسف.

كانوا بالأمس يقولون إن الدولة الكافرة لا بد أن تنهار، في حين أنهم أصبحوا اليوم يتصرفون بفتاوى تجيز قتل الأخ حسبما تقتضيه تقاليد الدولة، وكان هؤلاء الإسلاميون يقولون البارحة إنهم "مستضعفون"، لكن مع الأسف فإن أكثر وصف يليق بهم اليوم هو أنهم "مستكبرون"، فالكبر الذي يبشونه عبر شاشات التلفزيون يبدأ من قمة الهرم لديهم، ويستمر إلى القاعدة بنفس الطريقة الخطابية.

وكان المثل الأعلى للإسلام السياسي هو الصحابي الجليل أبو ذر الغفاري رضي الله عنه، الذي لطالما كانوا يذكرونه على ألسنتهم، وكانوا يتحدثون

عن صفح الوالي الذي وضع حاجبًا أمام بابه وقوله: وهل كان هناك حجاب بين الرسول ﷺ، والناس حتى اتَّخَذْتُمُ الحُجَّابَ؟

وهذه حقيقة فعلاً فأبو ذر رضي الله عنه عاش حياة زهدٍ ولم يعيش في ثراء، وكان دومًا على قناعة بأن الدولة وُجِدت لخدمة الإنسان، لم يجمع الثروات والأموال، ولم يُفتتن بمغريات الدنيا، وقد عاش وحيدًا ومات وحيدًا كما أخبر الرسول ﷺ قبل موت أبي ذر بسنوات، حيث قال ﷺ: "رَحِمَ اللهُ أَبَا ذَرٍّ يَمْشِي وَحَدَهُ، وَيَمُوتُ وَحَدَهُ، وَيُبْعَثُ وَحَدَهُ" (الحاكم: المستدرک، ٥٢/٣) وهذه بشارة جزائه في الآخرة لموقفه الأصيل.

إن "الإسلاميين" المطالبين بالعدل من الدولة و ينتقدون الدولة نقدًا هدامًا، يتخذون أبا ذر قدوة لهم دون غيره، وهذا أمر طبيعي، لكن أصحاب الإسلام السياسي ما عادوا يذكرون أبا ذر على ألسنتهم، لأن أغلبهم أصبح منذ أمد بعيد تحت تأثير نعيم السلطة، كاليخوت والفيلات والساعات الفخمة والسجائر باهظة الثمن ذات مئات الدولارات والنجيلة التي تدخن حتى الصباح، فأين المحن التي يعانونها في سبيل الدعوة، أين ذهبت؟ وأين زهد أبي ذر وعدالة عمر وشجاعة صلاح الدين؟!

ثمة خطر الآن في أن يكون المرء عبدًا للثروة التي يحصلها من الدولة، ولم يبق شيء في الخزينة التركية التي يتباهون بأنها الناتج التركي المتراكم، وأصبح الذين لا يُنتجون الأفكار يستهلكون قيم الآخرين ويوجهون الإهانات إلى من حولهم، انظروا إلى صحفهم وقنواتهم التلفزيونية فلن تجدوا أثرًا لأي أفكار مع الأسف، الكذب موجود والافتراءات كثيرة والإهانات على قدم وساق، والأخلاق في منتهى السوء، ولم تبق لدى "الإسلاميين" لباقة ولا نزاهة ما عدا بعض الأشخاص القلائل وبلغت بهم

الصفافة إلى حد أن أغلبهم لا يعي مدى البغض والانحطاط الذي هم فيه،
فيا للأسف!

بعض الإمتعات الذين فقدوا مبادئهم تارةً يرتدون زي الصحفيين،
وتارةً أخرى يعملون من وراء ستار مواقع التواصل الاجتماعي، يمكن
أن نتفهم موقفكم حين يكونوا ضمن الحكومة، لكن ما الذي يستدعي
ارتكاب الآثام من أجل إظهار الولاء؟ لا يدري بعض أولئك المساكين
أنهم حين يصدرن شتى الفتاوى المضللة لإنقاذ قائدهم، ويسبون من
يشاؤون، ويأمرون بهذا أو ذاك، إنما يسيؤون للدين الحنيف وليس
للإسلام السياسي فحسب.

لا فرق بين من يدعي الجهاد بقطع رأس من يخالفه الرأي وينشر
جرائمه عبر صفحات التواصل الاجتماعي وبين المفسد الذي يسيء
بأفدع الألفاظ وأحط العبارات للمؤمنين الذين لا يدعمون حزبه السياسي،
وهو يظن ذلك أسلوباً من أساليب الكتابة! فأحدهم يحمل سلاحاً والآخر
يحمل قلماً، فلو وجد الآخر سلاحاً لفعل كما فعل حامل السلاح، ألم
تكونوا معارضين للظلم؟ ألم تكونوا قلقين إزاء أئين المظلومين، لو ظهر
سيدنا أبو ذر رضي الله عنه في هذا العصر الحالك فماذا كان سيقول عن تحوّلكم
المأساوي هذا؟ فقسماً إنه لا يوجد في التعاليم التي دعا إليها رسول الله
صلى الله عليه وآله -معلّم أبي ذر رضي الله عنه- أي مكانٍ للعادات الشيطانية كالغرور والكبر وإيذاء
الناس والكذب والافتراء والاستهزاء والتناذب بالألقاب.

فماذا أقول لكم أيها الإسلاميون القدامى؟ عودوا إلى الإسلام.. أما
قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ﴾ (سورة النساء: ١٣٦/٤)

أجيبوا إن استطعتم

ما كان أحد يعلم بمضمون التحقيق حول "منظمة السلام والتوحيد" إلا أن الإعلام الموالي للحكومة في محنة شديدة بسبب مناقشاته، فكما تفوّهوا بكلمات نابية يتصرّفون بتسرّع وخوف، فمثلاً: طبعوا عشرات الصور في الصفحة الأولى، وادّعوا أن الشرطة تنصت على سبعة آلاف شخص، وفهم أقل الناس اطلاعاً على الرياضيات في مرحلة الدراسة الابتدائية مدى سخف ذلك الادّعاء المضحك، لأنه ليس هناك إمكانية تقنية ولا عدد كاف من الكوادر للتنصت على كل أولئك الناس.

ثم خفض هؤلاء المبالغون الرقم إلى ٢٢٨٠ شخصاً، ليخفوا فضيحتهم، لأنهم مضطرون لذلك، وتبيّن أنه لم يتم التنصت على هذا العدد أيضاً، المدّعي العام "هادي صالح أوغلو" قال: "أما أنتم فتتسرّعون رُبّما هناك خطأ في الحساب!"، وكان النائب العام بعبارة هذه يحاول أن ينقذ الإعلام الموالي وبعض المؤسسات الحكومية من موقفهما المخزي، ومن المحتمل أن أجهزة الحكومة أعطت ذلك الرقم.

وخلال الأسبوع أضافت صحيفة "أكشام" بعداً جديداً للحادثة واعترفت بشيئين:

للمرة الأولى اضطروا للإخبار عن الرقم الحقيقي وهو ٢٤٢ شخصاً للتنصت الذي تم بقرار من المحكمة في قضية الفساد والرشوة التي طالت كبار مسؤولي الحكومة التركية، بعد هذه الساعة هل يصح لنا القول: ولماذا هذه المبالغة والكذب؟ وهل هم مكترثون لذلك؟ لا أظن.

الصديق الذي يدير تلك الصحيفة وضع عنواناً عريضاً كاذباً حول صحيفة "زمان"، فحصل على ردّ مفاده: "إمّا أن تثبت إن كان لك شرف وكرامة أو أن تعتذر"، ومنذ تلك الحادثة لم يعتذر فأصبح موصوفاً بأنه أسوأ رئيس تحرير في تاريخ الصحافة، والمدير العام الموالي الآن أيضاً يسلك السلوك نفسه لا يعي ما يتفوّه به، أيّاً كان.

للمرة الأولى يعترفون بأن هناك إيرانيين تم التنصت عليهم، وهذا مايسمى في القانون بالجرم المشهود، فلا مفرّ للإعلام المعارض، سؤال صحفي بسيط: لماذا تسترّتم على أسماء الإيرانيين في ملف منظمة السلام والتوحيد عندما كانت الصحيفة ستنشرها؟ لقد نشرتم أسماء العديد من السياسيين والصحفيين والفنانين مع أنهم لم يُستَمع إليهم، فلماذا إذاً حذفتم أسماء الجواسيس الإيرانيين من القائمة وقد تم التنصت عليهم؟

فالموضوع تحقيق حول جواسيس، ولذلك من الأهمية بمكان مراقبة الأجانب، ومراقبة من يكون على ارتباط بهم، إذاً فلماذا أخفى رئيس تحرير الصحيفة الموالية أسماء الإيرانيين؟ هل إخفاء الخيوط المؤدية إلى القبض على الجواسيس أمانة صحفية، أم شيء آخر؟ ولماذا يُراد لهذا الملف أن يُطوى عاجلاً؟ اسمحوا بظهور الجواسيس ومن يستحقون أن يلقى القبض عليهم.. يبدو أن بعض الصحفيين لديهم أعمال أخرى غير الصحافة.

بانوراما

صحيفة "يَنِي آسِيَا (Yeni Asya)" تصيح: "يريدون أن يصوّروا مجموعة "يَنِي آسِيَا" على أنها انقسمت".

حين ننظر إلى الصحف الموالية نجد أن صحيفة "بني آسبًا" على صواب، فزعيم حزب الوحدة الكبرى "مصطفى دسْتِيْجِي (Destici)" قال: "أنا أعرف الاجتماعات التي عقدتموها من أجل تقسيم حزبنا وأنا مستعد لتوضيحها"، وكذلك اشتكى السلیمانيون أيضًا، فإذا كان هناك من يستخدم إمكانيات الدولة لتقسيم وسحق أي مجموعة اجتماعية لأنها لا تتماشى مع أهوائه ليس إلا، أفلا يكون ظالمًا؟ وهل تظنون أن هذا الوضع سيستمر؟

ويبدو أن هناك من لا يكثر بالأزمات الاقتصادية، ويحاول التدخل في شؤون بعض الشركات، وأن يهدم بعضها الآخر جاعلاً الدولة وسيلة في ذلك، وقد انهار الإعلام المحرض لذلك، وهذه العقلية غير المنطقية تؤدي إلى انهيار الاقتصاد الوطني، ومرتكبو هذا الإثم سيحاسبون جراء عملهم هذا، وحين يأتي وقت دفع الثمن لن تنقذ الأوامر الشفهية أحدًا.

"لقد ثبت بالنجربة أن الظلم الذي يمارسه البعض تحت مسمى التمييز يضر بصاحب الحظر، وليس بالمؤسسة الإعلامية، وإذا كان ثمة عار، فلا يلحق بالمظلومين، بل بالظالمين المتكبرين، ويعرف جيداً أصحاب المواقف المشرفة فيما يتعلق بالحقوق والحريات الأساسية في تركيا، وكذلك أولئك الذين ينظرون للوضع من خارج تركيا ويؤمنون بذلك، يعرفون أن ما يحدث هو تناقض فاضح وأن هناك جريمة تمييز ترتكب".

ماذا لو لم تفتحوا صفحة جديدة؟^(١)

بدأت الأوضاع في تركيا تتبدل، حيث سيودّع الرئيس "عبد الله كُول" منصبه فعلياً بعد يومين، بعد سبع سنوات أمضاها في قصر "تشانكايا (Çankaya)" الجمهوري بالعاصمة "أنقرة".

إن أبواب حزب العدالة والتنمية موصدة في الوقت الراهن أمام "عبد الله كُول"، مؤسس الحزب، الذي يرغب في العودة إلى صفوف الحزب، ولقد انتخب "رجب طيب أرذوغان"، الذي يتزعم الحزب الحاكم منذ ١٢ عاماً، ليخلف "كُول" في منصب رئيس الجمهورية، ومن ثم تنازل "أرذوغان" عن رئاسة الحزب إلى وزير الخارجية "أحمد داود أوغلو"، وبما أن الحزب لن يقدم مرشحاً آخر في المؤتمر العام، فإنه من المؤكد أن "داود أوغلو" سيتولى رئاسة الوزراء والحزب، ومن المقرر أن يشكل

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢٦ أغسطس ٢٠١٤م.

رئيس الوزراء الجديد مجلس وزراء جديد، ليخوض بهذه الحكومة الانتخابات البرلمانية بعد ١٠ أشهر (يونيو / حزيران ٢٠١٥م).

لقد حققت حكومة حزب العدالة والتنمية العديد من الإنجازات المهمة للغاية على مدار ١٢ عامًا؛ إذ بادرت إلى إجراء إصلاحات في سبيل تحقيق عملية التحول الديمقراطي حتى عام ٢٠١٠م، الأمر الذي زاد تركيا اعتبارًا على المستوى الدولي، حتى أن البعض اعتبرها "دولة نموذجية يحتذى بها"، بيد أن الحكومة التركية بدأت تشعر بالتعب والإنهاك، كما هو حال كل الحكومات، وهو أمر طبيعي في عالم السياسة، فمهما كان مستوى نجاحكم، فإن مجموعة من الأحداث والإجراءات تهزّ كيان الحكومات وتزلزله.

إن حكومة حزب العدالة والتنمية خاضت اختبارات صعبة للغاية خلال السنوات القليلة الماضية، وتعرضت لانتقادات لاذعة منذ الاستفتاء الشعبي الذي أجري عام ٢٠١٠م، وتسبب تعاطي الدولة مع أحداث "تقسيم (Gezi parkı)" في صدور ردود أفعال غاضبة كبيرة في الداخل والخارج، وعلّقت الدولة العمل بالدستور والقوانين عندما تلقت اتهامات من النوع الثقيل مثل الفساد والرشوة خلال مراحل العملية التي بدأت يوم ١٧ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٣م، أما حرية الإعلام فقد دُمرت تمامًا في السنوات الأخيرة، كما تعرضت طبقات مجتمعية مختلفة لضغوط لم تشهدها من قبل، لقد انحرف الأسلوب، وألغيت الخطابات الديمقراطية منذ زمن بعيد، وحل مكانها طريق تصادمي وتمييزي واستقطابي، وتحولت ادعاءات "الكيان الموازي" التي يكررونها ليل نهار منذ ثمانية أشهر إلى

حالة من الجنون، وتسببت ادعاءات "مطاردة الساحرات" في تشكيل شبكة عريضة من المخبرين، ليظهر عدد كبير من المظلومين الأبرياء.

لقد تعرض أتباع الطائفة العلوية لكثير من الإساءات والمضايقات في إطار حالة الاستقطاب هذه، العلمانيون، الليبراليون، الديمقراطيون، الجماعات، الجمعيات... أسيء لكل شخص لم يقدم فروض الولاء والطاعة لحزب العدالة والتنمية.

هناك -للأسف- كثيرون يشعرون بالضيق والحزن اليوم في ظل الظروف الراهنة، وهذه الحالة من الغضب العام ليست منتشرة بين المعارضة فحسب، بل انتشرت أيضًا بين الأوساط التي تدعم الحكومة وتدعم أزدوغانًا سياسيًا، وثمة بعض أنصار الحزب والموالين له يستخدمون لغة عدائية وحادة من شأنها أن تتسبب في حدوث انزعاج في قاعدة الحزب الشعبية، فيحصل الجميع من صحف وسياسيين ومثقفين على نصيبه من خطاباتهم العدائية، وإن الحدة التي يتصرف بها الحزب الحاكم في التعامل مع من لا يفكرون مثله، وحتى أولئك الذي يفكرون مثله لكن لم يمنحوه أصواتهم في الانتخابات، يعمق جراح الانقسام والصراع.

المشهد السياسي في تركيا يعرف حاليًا تأسيس توازن جديد، تتغير المناصب، حيث يمتلك الأشخاص الجدد الذين سيتولون هذه المناصب فرصة للتخلص من تعب السنين، لذا يجب على كل صاحب مسؤولية أن يفتح صفحة جديدة، وأن يضع حدًا لسير الأحداث السيئة في تركيا، رئيس جمهورية جديد، رئيس وزراء جديد، حكومة جديدة، كوادر حزبية

جديدة... يستطيع الجميع أن يبدؤوا مرحلة جديدة في ظل "إحساس من الجديدة يليق لمنصبه"، أو بالأحرى ينبغي للجميع بدء هذه المرحلة، ذلك أن الصراعات أنهكت تركيا التي ضحت بحل مشاكلها الرئيسية في سبيل القضايا المصطنعة، هذا فضلاً عن فقدانها لاعتبارها الدولي للأسف، ويشترط لتحقيق هذا أن تُصالح الدولة الشعب بكل أطرافه وتسير نحو الأفق ذاته من خلال قاسم ديمقراطي يسع الجميع، والتفكير فيما هو عكس ذلك يعني أن نرضى بأن تتضرر تركيا على مرأى ومسمع من الجميع.

أعلم أن السياسة في تركيا مبنية أساساً على التوترات، وإن بادرتم بالقول: "علينا أن نفتح صفحة جديدة"، سيخرج عليكم بعض المتحذلقين ليوجهوا إليكم سؤالاً من قبيل: "هل خفتهم؟" بأكثر نغمات الصوت تهوراً لديهم، فهؤلاء هم عديمو الأفق الذين يجدون المدد والعون في التوتر السائد، وعليه، وجب أن نقول إن فتح صفحة جديدة لا ينبع من خوف أو ما شابه، بل ينبع من حبّ وطننا تركيا.

بقي أن نقول إن هناك من لم يخف وينحني أمام محاولات التخويف والتهديد والوعيد، ولا يجب أن ننسى أن هناك سعياً في كل الحقب في سبيل "استئصال شأفة" البعض في هذا البلد، إلا أنه ينبغي لنا أن نتذكر أن الدولة لا يمكنها أبداً القضاء على أي حقيقة اجتماعية.

إن المشهد الحالي في تركيا واضح للعيان، فكل من لم يمنح صوته لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات يشعر بالقلق والانزعاج من وتيرة الأحداث، ويجب أن يُزال التوتر الاجتماعي بسهولة، كما يلزم عدم تكرار الأحداث المؤلمة التي عشناها مرات عديدة في الماضي.

لا شك في أن الجميع يعلم أن المنطق السليم سائد بين قاعدة حزب العدالة والتنمية، غير أن الجميع يعرف كذلك أن الساحة يزداد فيها المتملقون أو الملكيون أكثر من الملوك، وإن اللغة التحريضية التي تستخدمها هذه الفئة لا تضر حزب العدالة والتنمية، بل تضر وحدة تركيا واستقرارها، وإن هذا الأسلوب المحرض والمدمر يغفل عنه البعض اليوم بسبب نزوة محددة، لكن لا شك في أن السلام المجتمعي سيدفع فاتورته غالية جداً.

يجب على تركيا أن تنقذ نفسها في أسرع وقت ممكن من هذا الاستقطاب الذي لا يمكن بأي حال مواصلته في المستقبل، وينبغي لكل مسؤول، في الوقت الذي تؤسس فيه الموازنات من جديد، أن يتذكر الوحدة الاجتماعية والحقوق والحريات الأساسية، وإلا فإن تركيا ستفقد الفرص التاريخية في الداخل والخارج، لتجد نفسها تلعب في دوري الهواة.. حفظنا الله...

هذا التمييز سيضركم

عمدت إدارة حزب العدالة والتنمية الحاكم إلى تطبيق إجراءات تمييزية إزاء العديد من الصحف والقنوات التلفزيونية في مؤتمر الحزب الأخير، ولم تسمح لبعض الصحفيين بدخول قاعة المؤتمر، وكانت الحكومات العسكرية، لا سيما حكومة انقلاب ٢٨ فبراير / شباط ١٩٩٧م، تتبع هذه الطريقة نفسها في التعامل مع وسائل الإعلام، فهل أصبح لجوء الحزب الحاكم اليوم لهذه الطريقة شيئاً مناسباً وعادياً؟ وماذا يسمي من يرددون

عبارة "تركيا الجديدة"، ليل نهار، هذا الإجراء؟ فهذه هي "تركيا القديمة جداً" بعينها!

عندما كنا نشهد مثل هذه الإجراءات التعسفية في الماضي، كانت الأصوات المعارضة تتعالى من كل فئة من فئات المجتمع، لا سيما الطبقة المحافظة، وكان العسكر يردون على هذه الانتقادات بقولهم: "إن هذه الإجراءات تطبّق في العديد من دول العالم"، نعم، هذا صحيح، فإجراء التمييز بين الصحفيين يطبّق في عدد من الدول الديمقراطية، لكن أحداً لا يمكن أن يصادف تطبيقاً غير منطقي كالذي يطبّق في تركيا اليوم.

إن الغرض من تطبيق عملية التمييز هو ضمان مشاركة المراسلين من أصحاب الخبرة في الاجتماعات التي تتطلب خبرة خاصة في مواضيع النقاش، فعلى سبيل المثال يسمح فقط بمشاركة الإعلاميين ذوي الخبرة في المجال العسكري في المؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة بهذا المجال حتى يستطيعوا تغطية المؤتمر بشكل كامل والاهتمام بجميع التفاصيل الكبيرة والصغيرة، ولهذا السبب تجدون مراسلين متخصصين في المجال العسكري والدفاعي في الصحف والقنوات التلفزيونية، ولا يمكن تطبيق إجراء التمييز على المجموعات الإعلامية جملة واحدة بسبب معتقداتها أو أيديولوجياتها أو مواقفها السياسية، وإذا حدث شيء كهذا، فلا يمكن أن نطلق وصف الديمقراطية على إدارة هذا البلد...

هل تعلمون ما هو أكثر الجوانب غرابة وإيلاما في هذا الأمر بالنسبة لتركيا؟ هو سكوت بعض زملائنا من الإعلاميين على هذه الواقعة على الرغم من تعرضهم للتمييز قبل ذلك، انظروا إلى ما كتبه وقاله في الماضي

أولئك الذين يُحدثون جلبة اليوم بسؤالهم "لماذا دُعي فلان للمشاركة في ذلك البرنامج في القصر الجمهوري؟"، وحينها ستفهمون كيف أن هذه الوضعية أليمة للغاية.

كان بعض الإعلاميين من زملائنا يصلون ويجولون بأصواتهم العالية وأقلامهم القوية في الصحف والقنوات التلفزيونية في وقت من الأوقات، لكنهم اليوم يصمتون وكأنهم ابتلعوا ألسنتهم في مواجهة لجوء الحكومة الحالية إلى الإجراءات غير الديمقراطية ذاتها التي كانت تطبَّق في الماضي، وهو ما يوضح لنا عياناً بياناً المعنى الحقيقي لمصطلح "تركيا الجديدة" التي يتحدثون عنها، ألا يستطيع أحدكم أن يكتب جملة مفيدة واحدة فيما يتعلق بحرية الإعلام! بالله عليكم، هل أسرتكم إلى هذا الحد!

ثمة جانب مضحك آخر لهذه القضية: إن البرنامج التلفزيوني الذي قلتَ أنك طبقت عليه التمييز، يُبث في الواقع مباشرة في العديد من القنوات، فما هو الذي تحظره إذًا؟ فلا يمكن فرض حظر مضحك كهذا على برامج تبث مباشرة في أي دولة في العالم، فهذا هو خسوف العقل بالضبط، أمل ألا يكملوا السير في طريق المحظورات هذا.

لقد ثبت بالتجربة أن الظلم الذي يمارسه البعض تحت مسمى التمييز يضر بصاحب الحظر، وليس بالمؤسسة الإعلامية، وإذا كان ثمة عار، فلا يلحق بالمظلومين، بل بالظالمين المتكبرين، ويعرف جيداً أصحاب المواقف المشرفة فيما يتعلق بالحقوق والحريات الأساسية في تركيا، وكذلك أولئك الذين ينظرون للوضع من خارج تركيا ويؤمنون بذلك، يعرفون أن ما يحدث هو تناقض فاضح وأن هناك جريمة تمييز ترتكب،

ويا له من شيء محزن أن يقع من عارضوا عمليات التمييز في الماضي واعتبروها إجراء معاديا للديمقراطية، في الخطأ نفسه وباستعمال الحجج ذاتها، فهل هناك من يدافع عن عكس هذه الـوضعبة؟

"إن الذين يهاجمون رؤساء المحكمة العليا والمحكمة الدستورية وهيئة أركان الجيش يرتكبون خطأً تاريخياً، لأننا جميعاً نحتاج إلى القانون، ولا سيما أولئك الذين يُزاولون العمل السياسي، وهل يذكر التاريخ مثلاً واحداً على دولة سعدت وتقدمت بالظلم والجور؟".

التباهي والانشغال بالكثرة: ظلم الأغلبية^(١)

هل القويّ مُحقّق؟ أم المُحقّق قويّ؟ .. هذا نقاش قديم، ولقد بحث العالم الإسلامي، الذي عاش الظلم على مدار سنوات طويلة، عن إجابة لهذا السؤال، وفرض القرآن الكريم والسنة النبوية والتجارب التاريخية حكماً قاطعاً على المسلمين، ألا وهو: "الأصل هو الحق، وليس القوة"، وإذا أصبحتم أقوىاء تجدون أن الإسلام يحذركم من أن تظلموا ويدعوكم إلى العدل، وقد أدركت البلدان التي نعتبرها تحكّم بأنظمة ديمقراطية هذه الحقيقة عن طريق التجارب المريرة، ومن ثم استحدثت القواعد والمؤسسات التي تراقب السلطة وتحقق التوازن داخل الدولة.

إن الأعداد (الكثرة) تتخذ الإنسان في معظم الأحيان، وتجعله مدلاً ووقفاً وطاغية، ذلك أن الأصل هو تذكّر واستحضار الحق واستخدام القوة في إطار العدل، والقرآن الكريم يحذر مرات عديدة أولئك الذين أفقدتهم الأرقام صوابهم وحصروا الحق والعدل في دعم الأغلبية، ونجد سورة التكاثر تنبهنا إلى عاقبة الاستسلام والخضوع لجاذبية وقوة الكمّ

والعدد، وعلى سبيل المثال يفسر أحد مؤلفات رئاسة الشؤون الدينية التركية هذه السورة على النحو التالي: "إن كلمة التكاثر الواردة في الآية الأولى من السورة تعني الدخول في منافسة من أجل تكثير الأشياء التي يتباهى ويلهو بها الإنسان، بحسب ظروف كل عصر، مثل المال والولد والمساعدين والخدم والحشم وغير ذلك، بشكل دائم وبحرص كبير، دون السعي لتحقيق هدف سام أو تحديد غاية لذلك، وبذل الغالي والنفيس في سبيل تحقيق أكبر قدر من الكسب دون التفكير في أي مسؤولية معنوية أو أخلاقية".

ويقول الله ﷻ في أول آيتين من سورة التكاثر: ﴿الْهَآكُمُ التَّكَاثُرُ ۚ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ﴾ (سُورَةُ التَّكَاثُرِ: ١/١٠٢-٢)، وتشير الآيات إلى أناس يعدون حتى أقاربهم الذين في القبور من أجل إظهار أنفسهم أقوياء ومحققين في سباقهم على "التكاثر".

كما تطرقت الآيات للحديث عن العرب في الجاهلية؛ حيث تقول إنهم كانوا يعدّون أجدادهم وأولادهم وأموالهم وممتلكاتهم من أجل الفخر والتباهي، وتضيف معنى عميقاً على المعنى الأساسي: الافتخار بكثرة الأنصار .

لقد انفلت العالم وصار من الصعب السيطرة عليه، وللأسف دُمّر توازن المسلمين المبني على أسس الإيمان والإسلام والإحسان، لا سيما وأن التيارات التي يطلق عليها مصطلح "الإسلام السياسي" أضفت على مصطلح "الإرادة الشعبية المنعكسة من صناديق الانتخابات" دلالة إيمانية، وبطبيعة الحال هناك مكانة معقولة وتوضيح مقبول لدعم الجماهير، غير أن حصر الحق والعدل في الأعداد يمكن أن يكون وسيلة لانحراف ظالم،

والتاريخ مليء بكثير من الأمثلة على ذلك، هذا فضلاً عن أن ربط كل شيء بالدعم الشعبي يتضمن في داخله طرحاً مليئاً بالتناقضات، فعلى سبيل المثال، إذا اخترتم المعيار الأساسي في الأصوات المكتسبة، كيف يمكنكم أن تنجوا بأنفسكم من هذا النوع من الأسئلة؟: "كنتم قد حصلتكم على أصوات قليلة للغاية في الماضي، فإذا كان معياركم هو كمية الأصوات المكتسبة في الانتخابات، فهل كنتم "الباطل" بالأمس وأصبحتم "الحق" اليوم؟ وإذا تغيرت الموازين غداً، فهل سترجعون إلى مقام "الباطل" مرة ثانية؟"، والسؤال الأصعب: "هناك الكثير من الزعماء والتنظيمات السياسية التي فازت في الانتخابات، فهل يمكن أن نعتبر أن حصولهم على نسبة عالية من أصوات الناخبين دليلاً على أن السياسات التي ينتهجونها مبنية على الحق والعدل؟"

الموضوع الأصلي هو أن الأحزاب والجماعات والجمعيات ترغب في الانتشار، ويجب على الجميع في هذا الإطار ألا يصبحوا ضحايا لخمرة القوة وسطوتها، ويناصروا الحق والعدل ويتجنبوا الانفصال عنهما والانحناء أمام الظلم الفاسد للأغلبية، لا سيما إذا كان لديكم تحدٍ مثل "تنشئة جيل جديد"، فعليكم أن تشغلوا أنفسكم بشكل أكبر بمسألة الكيف أو النوعية، ولا تنسوا: لم يوجد ما يسمى جماعة المنافقين في أول ١٥ عاماً من ظهور الإسلام، ولم يكن ثمة مصطلح كهذا، وعندما تحول الإسلام عقب النصر في غزوة بدر إلى مركز قوة اجتماعية، بدأ المنافقون، ممن يظهرون ما لا يبطنون ويجعلون الكذب شغلهم الشاغل، في التظاهر وكأنهم مسلمون، وشهدت تلك الحقبة تسلسل البعض ممن يبحثون عن مصلحة أو يحملون خوفاً بداخلهم إلى صفوف المسلمين، وقد كشف

القرآن الكريم والنبى ﷺ عن هؤلاء الأشخاص المفسدين مبثري الفتن، ويلفت ربنا ﷺ انتباهنا إلى فساد أصحاب المنافع والخوافين حتى في أنقى حقب التاريخ، هذا ما يعني أن فتنة المجاهدين المزيفين ستستمر إلى يوم القيامة، وأن هذه الفتنة ستكون قبلتها دائما متجهة إلى من بيده القوة، ولأن المنافع يقف إلى جانب القوي دوماً، فهو مجبر على أن يحجز لنفسه مكاناً في صفوف الظالمين.

إن السعي للتقدم والازدهار والتعاضم بصورة مفاجئة ودون الاعتاز من الأخطاء التاريخية، واعتمادا على أجيال تلت تعليمًا ناقصًا، واهتمت بالقشور وأهملت اللب؛ لن يصل بمن يقومون بهذا العمل إلى مرادهم أو تحقيق أهدافهم، كما لن يصل من عقدوا آمالهم على عباراتكم الذهبية إلى مآربهم، أما إذا كنتم تريدون تنشئة أجيال تركز حياتها لخدمة أمتها وتضحى بكل ما تملك في سبيل رفعة مجتمعا، فعليكم أولاً أن ترسوا أسس الحق والعدل، ذلك أنه لا يوجد جيل خيّر أخرجته الظالمون، ولا يمكن أن يكون!

لا بدّ من القانون

يتعرض الأبرياء للظلم منذ أشهر في تركيا، فيعزل جزء من موظفي الدولة من مناصبهم، وأما الجزء الآخر فينفي إلى أماكن بعيدة عن مقر إقامتهم، يتعرض رجال الأعمال لعمليات التصنيف حسب الانتماء بشكل فظّ، ويفد إلى شركاتهم موظفو الضرائب، ينشرون أكثر الأخبار والشائعات سفالةً من أجل هدم بنك من البنوك "بنك آسيا (Bank Asya)" وإشهار إفلاسه، ويعمدون إلى إغلاق المؤسسات التعليمية استناداً إلى أسباب

وحجج واهية، ويتعرض واحد من أفضل العلماء الذين أنجبتهم تركيا لأقذر الشتائم وأقذعها على الإطلاق، .. لم تشهد تركيا مناخاً كهذا منذ أن ظهرت على مسرح التاريخ.

لقد انتهك القانون ولا يزال يُنتهك في تركيا، وهناك رغبة في إدانة بعض الأشخاص الأبرياء من خلال إجراءات تعسفية جائرة، وبطبيعة الحال، فإن الإجراءات المطلوب تنفيذها هي من النوع المخالف للقانون ومن قبيل الجرائم الثقيلة، وعندما تعود المياه إلى مجاريها الطبيعية في تركيا، سيحاسب القانون كل من سولت له نفسه تنفيذ إجراءات مخالفة للقانون لإرضاء السلطة الحاكمة، ولا مفر من هذه المحاسبة على أية حال، وربما يلجأ من أصدروا الأوامر والتعليمات الشفهية إلى القضاء والإدارة في سبيل تنفيذ إجراءات تنتهك القانون مستقبلاً إلى الحيل والخداع من أجل الدفاع عن أنفسهم، لكن من نفذوا هذه التعليمات لن يجدوا مكاناً يهربون إليه، ذلك أن من أصدروا التعليمات الشفوية سيتركون شركاءهم في الجريمة بمفردهم يواجهون المجهول.

نشهد تنظيم حملات سحق لمن رفضوا تنفيذ المطالب غير القانونية، وكان رئيس المحكمة العليا "علي ألكان" قد أفاد، خلال مراسم افتتاح السنة القضائية، بأن القضاء يتعرض لضغوط، ليرك لنا وثيقة تاريخية، وإذا دققنا يوماً ما مسألة انتهاك السياسة لاستقلال القضاء وحياده، سيكون ذلك الخطاب التاريخي الذي ألقاه ألكان حجة مهمة.

تحدث رئيس المحكمة الدستورية "هاشم كيليتمش" (Haşim Kılıç) بشكل واضح وصريح جداً في كلمته التي ألقاها خلال مراسم افتتاح السنة القضائية أيضاً، وأوضح بلهجة صريحة أن هناك حملة لتشويه

بعض الأشخاص من خلال بلاغات، وأن هؤلاء الأشخاص يصنفون بحسب انتماءاتهم دون وثيقة أو دليل ملموس، وأنه لم يعر اهتمامًا لتقارير التصنيف بحسب الانتماءات التي جاءت، بل لم ينظر إليها أصلاً؛ لأن عملية التصنيف بحسب الانتماءات جريمة دستورية يعاقب عليها القانون، وهذا ما لا يليق برئيس المحكمة الدستورية! ولا شك أن هجوم الموالين للحزب الحاكم بكل ما أوتوا من قوة على رئيس المحكمة الدستورية لهو دليل أليم على المرحلة التي وصلنا إليها، وهو انعكاس للطغيان والضلال.

وكان بعض الصحفيين قد وجهوا أسئلتهم إلى رئيس هيئة أركان الجيش الجنرال "نجدت أوزل (Özel)"، فأجابهم، وأظهر الموقف القانوني نفسه الذي أظهره رئيس المحكمة الدستورية، ليعطي درسًا في الديمقراطية لبعض "المدينين"، وهل يمكن أن يكون هناك شيء طبيعي أكثر من طلب شخص يحمل صفة رئيس هيئة أركان الجيش أدلة ملموسة لتبرير صحة الادعاءات؟ وكان "رجب طيب أردوغان" و"عبد الله كول" وسائر أعضاء حزب العدالة والتنمية يعارضون فيما مضى الادعاءات المفتقدة إلى الأدلة، وتذكروا -إن تكرتم- ما قاله مسؤولو الحزب بشأن الجنود الذين أقيلبوا بقرارات مجلس الشورى العسكري الأعلى، وقد عبر رئيس هيئة أركان الجيش اليوم عن الفكرة نفسها، انظروا إلى هذه المفارقة: ففي الوقت الذي كان العسكر يصنفون الناس حسب انتماءاتهم والسياسيون يقاومونهم بالأمس، تطالب الكوادر السياسية نفسها اليوم بتنفيذ إجراءات منافية للقانون من خلال تصنيف الناس حسب انتماءاتهم دون أدلة أو براهين، فيما نرى العسكر يشددون على ضرورة اتباع القواعد القانونية العالمية.

إن الذين يهاجمون رؤساء المحكمة العليا والمحكمة الدستورية وهيئة أركان الجيش يرتكبون خطأ تاريخياً، لأننا جميعاً نحتاج إلى القانون، ولا سيما أولئك الذين يزاولون العمل السياسي، وهل يذكر التاريخ مثلاً واحداً على دولة سعدت وتقدمت بالظلم والجور؟ ويجب أن تعود تركيا إلى أبسط مبادئ القانون العالمي وتقلع عن "مطاردة الساحرات" التي عفا عليها الزمن، في ظل المرحلة الجديدة التي تشهدها بعد انتخاب رئيس جديد ورئيس وزراء جديد وحكومة جديدة.

بانوراما

تعتبر شخصية السياسي "برهان أوز فاتوره (Özfaturo)" شخصية ذات خبرة كبيرة محبة للحق، وديمقراطية ومحافظة، وكان قد أفصح عن تحذيرات مهمة جداً جديرة بأن يسجلها التاريخ، قائلاً إن الظلم الذي تعيشه تركيا حالياً يفوق كثيراً ما عاشته إبان انقلابي ١٩٨٠م و١٩٩٧م، ولأن أوز فاتوره يتمتع بعلاقات حميمة وقوية بجميع الفئات السياسية والمجتمعية تقريباً، لقيت تصريحاته أصداء بين قاعدة حزب العدالة والتنمية، وصارت الأغلبية العظمى داخل الحزب تشتكي من الظلم الواقع، ولا شك في أنه من المفيد أن يأخذ من جاروا على الجميع وظلموهم بشكل أو بآخر التحذيرات الموجهة إليهم على محمل الجد، فالضمير الجمعي يغلي داخلياً حتى وإن لم تلاحظ قمة الحزب هذا الغليان إلى الآن.

وكان السيد "بولنت أرينتش" قد صرح بقوله: "انتسبت إلى هذه الحركة منذ ٣٠ عاماً، ولم أسمع من أفواه أتباعها أية كلمة ذات صلة بالفساد حتى حلول يوم ١٧ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣م..." ،

وفي الحقيقة، إن هذا الحُكم هو دليل براءة "حركة الخدمة"، وليس دليلاً على إدانتها، ذلك أن الناس لم يكونوا يعرفون السرقة أو الفساد حتى يتحدثوا، ولقد دُهِش الجميع عندما كُشف النقاب عن مجموعة من الوثائق صبيحة يوم ١٧ ديسمبر، وفي الواقع، كان هناك من يعرفون كيف توَرَّطوا في ممارسات الفساد والرشوة قبل الكشف عنها، وعلى سبيل المثال، كانت صحيفتا "يَنِي شَفَقُ" و"أَكْشَامُ" قد تحدثتا عن رجل الأعمال الإيراني "رضا ضراب" وشحنات الذهب قبل أشهر من الكشف عن فضيحة الفساد، حتى أنهما نشرتا أخباراً رئيسية على صدر صفحاتهما تتناول هذه القضية.

ومثال آخر، أعد جهاز المخابرات الوطني تقريراً قبل ثمانية أشهر، وحذر رئيس الوزراء أَرْدُوغَانُ، وأفاد بأن "ضراب" يدير أعمالاً منافية للقانون مع بعض الوزراء، وأن هذه الأعمال ربما تضر به شخصياً، فماذا نفعل؟ فكما قال السيد "أَرِيْتَشُ" "كنا سُدَّجًا جدًّا وُخِدَعْنَا..." وكان هناك بعض المطلعين على أمور السرقة والفساد والرشوة، فإليت السيد "أَرِيْتَشُ" كان قد استمع إليهم.

"وفي الوقت الذي وَجَّه فيه مسؤولو الحزب الحاكم في تركيا اتهاماتٍ للأبرياء من أبناء حركة الخدمة بالانتماء لما يسمى "الكيان الموازي"، نجدهم قد ابتلعوا ألسنتهم وصاروا خُرْسًا أمام المزاعم التي اعترفت بصحتها أمريكا وألمانيا بشأن تنصتهما على تركيا، فلماذا إذن؟ وقد كانت تركيا قد تحدّثت هاتين الدولتين وغيرهما في الماضي، فلماذا تصمت الآن أمام هذه الفضيحة الكبيرة؟".

مَهَّ تخاف تركيا؟^(١)

لقد وجدت تركيا نفسها داخل طريق مسدود لا تستطيع الخروج منه، والعالم من حولنا يغلي حنقًا وغيظًا كلما عرض تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الإرهابي مقاطعَ مصورة تظهر وحشيته وعناصره يعدمون الرهائن بقطع رؤوسهم.

اجتمع الكل اليوم لمناقشة مسألة القضاء على خطر تنظيم داعش الذي لم يكن معروفًا لدى كثيرين حتى وقت قصير، وهناك شعور بالقلق إزاء دور تركيا في ظهور هذا التنظيم وتطوره وانتشاره، وبدأ العالم يطور إستراتيجية تحت عنوان: "مكافحة تنظيم داعش"، وتنص هذه الإستراتيجية على اتخاذ حزمة من التدابير لإضعاف التنظيم، منها تجفيف منابع تمويله مادياً، وتقييد إمكانيات السلاح لديه، والحيولة دون ضمّه لمزيد من المقاتلين إلى صفوفه وغير ذلك، هذا فضلاً عن دعم الدول

والتنظيمات التي تحارب ضد داعش، وسيتم بموجب هذه الإستراتيجية تقديم أسلحة بطريقة غير مباشرة إلى إيران وجنود "مسعود بارزاني" والتنظيمات المرتبطة بحزب العمال الكردستاني.

لقد وقعت تركيا في موقف حرج للغاية لكونها موجودة في خضم المعركة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط حالياً، فهي من ناحية تتهم بتقديم الدعم لداعش وغيره من التنظيمات الإرهابية، ومن ناحية أخرى توجه إليها أصابع الاتهام بعدم الانضمام لحلف يضم عدداً كبيراً من الدول الإسلامية التي ستلعب دوراً فعالاً في حرب الحلف ضد داعش، وكان السفير الأمريكي السابق في "أنقرة" فرانسيس ريتشاردوني، الذي انتهت مهمته في تركيا قبل أشهر قليلة، قد وجه اتهامات ثقيلة لتركيا؛ إذ يرى أن الحكومة التركية، على الرغم من كل التحذيرات التي تلقتها من واشنطن، قد دعمت تنظيم جبهة النصرة الذي يعتبر امتداداً لتنظيم القاعدة في سوريا، وهذا اتهام خطير، وقالت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية في مقالها الافتتاحي: "لم تعد تركيا حليفة للولايات المتحدة"، وهو دليل على الغضب الذي أصاب الجميع إزاء امتناع تركيا عن الانضمام للحلف الذي سيكافح داعش، أما صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية فقد طرحت ادعاءً أكثر خطورة من ذلك؛ إذ ألمحت إلى أن تركيا شريكة في مبيعات النفط التي يقوم بها داعش، ولهذا فإنها لا توقف تدفق النفط إليها على الرغم من الضغوط الممارسة عليها، ونفهم من ذلك أن تركيا توجه إليها من ناحية اتهامات بأنها سبب في تقوية شوكة التنظيمات الراديكالية في المنطقة، ومن ناحية أخرى تتهم بالتواني

عن تقديم المساعدة لمكافحة هذه التنظيمات، وهل هذه الاتهامات تأتي من جانب واشنطن فقط؟ لا.

كُشف النقاب قبيل قمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) الأخيرة في ويلز، وهو أمر له مغزى، أن جهاز الاستخبارات الألماني تنصت على جميع المسؤولين في تركيا، واطلع على أشد أسرار الدولة، المتعلقة بالأمن، سريةً، وعندما نشرت الصحف الألمانية هذه الحقيقة، انتظر كثيرون أن يزار المسؤولين الأتراك إزاء هذه الفضيحة، غير أنه أصابنا خيبة أمل كبيرة، ذلك أن أنقرة لم تُبدِ رد فعل غاضب إزاء فضيحة التنصت التي اعترفت بها السلطات الرسمية الألمانية، ومن الواضح أنها لم تقدر على إظهار رد الفعل الغاضب هذا، وأفضى هذا الصمت إلى طرح سؤال مفاده: "مما تخاف تركيا حتى تفضل أن تصمت صمتًا عميقًا أمام هذه الواقعة؟".

وفي الوقت الذي كان يستعد فيه الجميع لنسيان الصدمة القادمة من ألمانيا، ظهرت ادعاءات جديدة تشير إلى أن بريطانيا والولايات المتحدة تنصتتا على تركيا، ووجهت أسئلة إلى المسؤولين الأمريكيين حول الواقعة، ولم يختلف ردهم عن ذلك الرد الذي قدمه نظراؤهم الألمان، ومرة ثانية انتظر الجميع سماع تصريحات شجاعة من المسؤولين الأتراك، وكان من انتظر هذه التصريحات محققًا فيما يفكر به، ولم لا، وقد كان المسؤولين في الحكومة التركية عودونا على إطلاق التصريحات شديدة اللهجة لإلهاب حماس الجماهير وزيادة أصوات الحزب الحاكم في الانتخابات، وفي الوقت الذي وَجَّه فيه مسؤولو الحزب الحاكم في تركيا اتهاماتٍ للأبرياء من أبناء حركة الخدمة بالانتماء لما يسمى "الكيان

الموازي"، نجدهم قد ابتلعوا ألسنتهم وصاروا خُرسًا أمام المزاعم التي اعترفت بصحتها أمريكا وألمانيا بشأن تنصتهما على تركيا، فلماذا إذن؟ وقد كانت تركيا قد تحدّثت هاتين الدولتين وغيرهما في الماضي، فلماذا تصمت الآن أمام هذه الفضيحة الكبيرة؟

ويوضح مشهدُ قلة الحيلة والوقوع في زاوية ضيقة، الذي اتضح بشكل جليّ اليوم وأيقظ مشاعر الغضب لدى الجميع، سببًا واحدًا فقط كدليل على مسألة لماذا نضطرّ تركيا إلى الصمت أمام هذه الفضائح، ويقال إن هناك ما يجعل المسؤولين الأتراك بكما لا ينطقون، ولكنه يعتبر سرًّا في الوقت الراهن، لكن المشهد مفتوح على المستوى السياسي: بادرت تركيا إلى تنفيذ بعض الإجراءات من أجل "إسقاط نظام بشار الأسد" بغض النظر عن كيفية تحقيق هذا الهدف، إلا أنها لم تضع في حساباتها النتيجة المحتملة لهذه الإجراءات الخطيرة، واستطاع تنظيم داعش توفير الأموال والسلاح والمقاتلين من تركيا، ثم عاد ليكبّل يدي تركيا، وعمد إلى اختطاف ٤٩ دبلوماسيًا من القنصلية التركية في الموصل، وما حدث كان نتيجةً لا مبالاة، أو حتى قل نتيجة إهمال، ولهذا السبب فإن دولة كبيرة كتركيا تقف مكتوفة الأيدي أمام داعش الذي يحتجز الرهائن الأتراك، بمن فيهم القنصل العام، منذ ٩٥ يومًا، بيد أن جهاز الاستخبارات التركي كان يثق في هذا التنظيم في وقت من الأوقات لدرجة أنه كان يخطط بشكل سري ويقول: "نقول لهم أطلقوا صاروخًا أو صاروخين في تلك المنطقة أي المكان الذي يضم "ضريح الشاه سليمان" في سوريا لتبرير التدخل العسكري..."، في البداية كان المسؤولون الأتراك يقولون "إن رعايانا في الموصل لم يختطفوا كرهائن، بل هم محتجزون فقط"،

وبعد مرور زمن طويل، بدأت أنقرة تطلب العفو والرحمة من ذلك التنظيم قائلة لقادته "هل يصح أن يفعل المسلم هذا في أخيه المسلم؟".
يا للأسف والخسارة!

لقد أخطأت تركيا خطأ كبيرًا في بادئ الأمر، وكان ينبغي لها أن تراعي السياسة والقانون الدولي من أجل سقوط نظام الطاغية بشار الأسد، وتجرب جميع الطرق الدبلوماسية، ولا تقحم نفسها في مغامرة كهذه، فنجد من ناحية النظام السوري المجرم قد وضع نفسه ضمن تحالف قوي، ومن ناحية أخرى جرّ تركيا إلى شبك المخططات المشبوهة، ولا يبدو أنه سيكون من السهل أن يدرك من يديرون تركيا خطر الوضع الحالي، لأن البعض ممن نسوا مهامهم الأصلية، يبذلون أقصى جهودهم في سبيل تصفية أكفأ كوادر هذا البلد، وهم لا يفهمون أنهم بذلك يغرِقون السفينة التي يقودونها بأنفسهم، وإن تصبح أسيرًا للغضب يُحكّم عليك ويلازمك الخوف دومًا، إن المسألة بهذه البساطة والوضوح!

"لا يليق بشخصية تمثل مؤسسة الشؤون الدينية في تركيا أن نتحدث دون تفكير، ذلك أن السيد "جورمز" رئيس الشؤون الدينية ليس مضطراً لنبرته ذمة فعل السرقة الذي عرفه الدين، كما أنه ليس مجبراً على اللجوء للنلاعب بالألفاظ من أجل توجيه الاتهامات الخفية لجماعة من الجماعات، وللأسف فإن الفعلين اللذين ارتكبهما يعتبران مصيبتين كبيرتين في حد ذاتهما".

أكبر إهانة لرئاسة الشؤون الدينية التركية^(١)

أدلى رئيس الشؤون الدينية في تركيا "محمد جورمز" (Görmez) ببعض التصريحات الغربية منتصف الأسبوع الماضي^(٢)، وبطبيعة الحال تعرض "جورمز" لردود فعل غاضبة وكثيفة جداً، وقد بدأ تصريحاته التي أثارت جدلاً واسعاً بقوله: "السرقة شيء سيئ لكن..."، فهو يحاول تبرير مسألة السرقة، التي حرمها الإسلام بالكلية، بإضافة كلمة "لكن"، فيجب أولاً أن نتوقف هنا ونقول من أعماق القلب: "أستغفر الله العظيم وأتوب إليه!".

وللأسف واصل السيد "جورمز" كلامه بشكل أسوأ، قائلاً: "إن سرقة معنويات الشعب أسوأ"، حسناً، ماذا تعني سرقة معنويات الشعب؟ وما هي

(١) جريدة "زمان" التركية، ٩ سبتمبر ٢٠١٤م.

(٢) من تاريخ كتابة المقال.

المعايير التي تحدد هذه السرقة؟ ومن هم هؤلاء اللصوص؟ ومن الواضح أن السيد "جورمز" فضل أن يقوم بحملات سياسية أكثر من تعليقه الديني على هذه القضية، وهو بقوله "السرقة شيء سيئ ولكن... يظهر أنه لم يلقِ بالألحاح للحكم الديني، ويتهم في تلك الأثناء حركة الخدمة دون أدلة أو براهين، رئيس الشؤون الدينية عليه أن يتقني الله ولا يتعدى على حقوق العباد بذنوب مثل الغيبة وسوء الظن والافتراء وغير ذلك، فهل تعديت على حقوق ملايين البشر حتى تكون مضطراً لطلب العفو والسماح من كل واحد منهم..."

لا يليق بشخصية تمثل مؤسسة الشؤون الدينية في تركيا أن تتحدث دون تفكير، ذلك أن السيد "جورمز" ليس مضطراً لتبرئة ذمة فعل السرقة الذي عرّفه الدين، كما أنه ليس مجبراً على اللجوء للتلاعب بالألفاظ من أجل توجيه الاتهامات الخفية لجماعة من الجماعات، وللأسف فإن الفعلين اللذين ارتكبهما يعتبران مصيبتين كبيرتين في حد ذاتهما، فإذا كانت ثمة سرقة معنوية فيجب تعريفها بأوصافها الملموسة، فكان يجب عليكم أن تقولوا على سبيل المثال "لا تجعلوا ذنوباً مثل الفساد والرشوة والسرقة وغيرها (إشارة إلى تسجيل المكالمات لكبار المسؤولين في حزب أزدوغان) مرتبطة بكلمات ذات معانٍ عميقة مثل السلام عليكم وما شاء الله وإن شاء الله، فإن فعلتم ذلك تكونوا قد ارتكبتم سرقة معنوية"، هل هذا خطأ؟ فإذا كانت لديكم حساسية تسمى السرقة المعنوية، أستمم مجبرين على قول العبارات التالية: "يا أيها الذين انطلقتم حاملين الشعارات الدينية وأردتم قيادة الشعب، إن أكبر نوع من أنواع السرقة المعنوية هو فرض

الخراج على الشعب (موارد غير شرعية تحت أمر أَرْدُوغَان من مناقصات حكومية أو من تراخيص المشروعات مخالفة للقانون)، وتشكيل صندوق خاص من الموارد المالية وبناء الفيلات الفارهة وشراء المساكن الفاخرة من هذه الأموال، بل الأسوأ من ذلك استغلال هذه الإمكانيات وبناء إمبراطورية إعلامية تلجأ كل يوم للأكاذيب والافتراءات لتشويه سمعة قطاع عريض من أبناء الشعب".

لدي الكثير مما أريد أن أقوله، غير أن رئاسة الشؤون الدينية تضم كوادر من العاملين بها من أصحاب القيم والشيم النبيلة، ولا أرغب في تجريدهم حتى وإن كان ذلك عبر الطرق غير المباشرة، غير أنني مجبر لقول هذا القدر ليسجله التاريخ:

يا سيد "جورْمَز"، لم تُسْتَعَلَّ رئاسة الشؤون الدينية كأداة لخدمة الحسابات السياسية الضيقة في أي وقت مضى بالقدر الذي استغلت فيه في عهدك الذي شهد ارتكاب أخطاء فاتلة حتى أصبحت رئاسة الشؤون الدينية مستعدة لتلقي الأوامر من الحزب الحاكم، وكأنها شعبة من شعبه، وذلك بدلاً عن أن تحتضن جميع أطراف الشعب وتقف إلى جانب الحقوق والحريات الأساسية، حتى أنك لم ترد بأي جواب شافٍ على الادعاءات التي تقول إن خطب الجمعة (المطبوعة من قبل رئاسة الشؤون الدينية لإلقائها على منابر مساجد تركيا كلها) يجري الإعداد لها بحسب رغبات الحزب الحاكم، وللأسف فإن الثقة التي نشعر بها تجاه المؤسسة الدينية الأكبر في تركيا تقل يوماً بعد يوم، فأنت يا سيد "جورْمَز" تضر بالوجه المشرف والمحترم لهذه المؤسسة بمواقفك التي تميل إلى

تأييد طرف سياسي بعينه، فالاحترام لا يقاس بالمقعد الذي تجلس فيه في المراسم البروتوكولية، بل يقاس بتعظيم الشعائر الدينية والتمثيل الموقر لعزة الإسلام، فأى مبدأ إسلامي يتوافق مع تسليم العشرات من الشخصيات صاحبة القيمة ممن قضوا حياتهم في خدمة هذه المؤسسة الدينية بحب وإخلاص لعلمهم وجهودهم للرياح السياسية؟ وهل هناك مصيبة أكبر من تسليم مفاتيح الشؤون الدينية إلى أيدي السياسيين بالله عليكم؟!

"وفي الوقت الذي يمارس فيه "العمال الكردستاني" أعمالاً إرهابية لم تنطق الشخصيات التي تمثل الدولة في تركيا بكلمة واحدة للاعتراض على هذه الممارسات، حسناً، فلنقل إنهم يتحملون ذلك في سبيل إنجاح مفاوضات السلام وحلّ القضية الكردية، لكن كيف يتخذون موقفاً حاداً وإقصائياً لهذه الدرجة إزاء آخرين؟".

انتهاك حزب العمال الكردستاني لمفاوضات السلام مع أنقرة^(١)

يصمت الجميع ويتغاضون عن كل شيء حتى لا يلحق أي ضرر بالمفاوضات التي تجريها السلطات المعنية في أنقرة مع قيادات حزب العمال الكردستاني لإحلال السلام في منطقة جنوب شرق الأناضول، غير أنه من ناحية أخرى فإن الدمار والخسائر تكبر يوماً بعد يوم، فقد أضرمت عناصر العمال الكردستاني النيران في ٢٣ مدرسة في تركيا الأسبوع الماضي^(٢)، ولم تكتف المنظمة الإرهابية بذلك، بل أسست محاكم يحاكم بها الناس، بحسب ما ورد في بيان صادر عن رئاسة هيئة أركان الجيش التركي.

وفي الوقت الذي تمارس فيه المنظمة أعمالاً إرهابية لم تنطق الشخصيات التي تمثل الدولة في تركيا بكلمة واحدة للاعتراض على هذه الممارسات، حسناً، فلنقل إنهم يتحملون ذلك في سبيل إنجاح مفاوضات

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م.

(٢) من تاريخ كتابة المقال.

السلام وحل القضية الكردية، لكن كيف يتخذون موقفًا حادًا وإقصائيًا لهذه الدرجة إزاء آخرين؟

على سبيل المثال، حضر الرئيس "رجب طيب أردوغان" اجتماعاً لجمعية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك "توسيايد (TUSIAD)" قبل أيام، وهناك أطلق التهديدات للجميع، لا سيما لحضور الاجتماع، وكرر مصطلح "الكيان الموازي"، وتحدث عن "الأناس" وغير ذلك من الاتهامات الباطلة، ولم يتورّع عن استخدام ألفاظ "إجرامية" لمحاولة إغراق بنك آسيا، فماذا عن ممارسات منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية؟ تغاضى عنها تمامًا وكأنه لا يعرفها!.

إذا كنتم تستخدمون لغة حادة لمهاجمة الجميع في الوقت الذي تتغاضون عن العمليات الإرهابية، فهذا يعني أن هناك رسالة سيئة توجه إلى المجتمع، ويسأل الناس: "هل آذانكم صماء عن المطالبة بالحقوق في إطار الديمقراطية؟" ويراود أذهاننا سؤال أسوأ من ذلك: "لماذا تخافون من هؤلاء؟ هل لأنهم يحملون السلاح؟".

استخلاص الدروس من واقعة الرهائن

الحمد لله أن أطلق سراح الرهائن الأتراك التسعة والأربعين الذين احتجزهم تنظيم داعش الإرهابي في الموصل لمدة تزيد عن مائة يوم، وكانت تركيا قد عاشت أيامًا عصيبة وتعالّت الدعوات لإطلاق سراحهم، وكان الجميع يشعر بالقلق البالغ؛ إذ إن تنظيم داعش كان يقطع الرقاب وينشر مشاهد هذه الجرائم عبر مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت، ولم تكن هذه المشاهد المصورة هي الشيء الوحيد المخيف،

فالتنظيم يرتكب الجرائم الشنيعة في كل مكان يمر به، وهو يعتبر نفسه بذلك "دولة إسلامية"، وكان واضحاً كم أن هؤلاء الأشخاص الذين أعلنوا الخلافة بينهم وبين أنفسهم يشوهون صورة الإسلام في العالم.

على أية حال، لا شكّ في أن عودة مواطنينا سالمين غانمين إلى أرض الوطن تطور مفرح أسعدنا جميعاً، ولن يغير فرحتنا بعودتهم أي شيء، فيكفيننا أنهم عادوا سالمين إلى ذويهم، ولم يعد مهما ما قاله الرئيس أزدوغان من أنهم "أنقذوا من خلال عملية"، أو تصريحات رئيس الوزراء داود أوغلو حول أنهم "أطلق سراحهم نتيجة اتصالات ومفاوضات"، وليس مهماً حتى أن نعرف من لعب الدور الأبرز في إطلاق سراح الرهائن، جهاز الاستخبارات التركي (MIT) أو جهاز الاستخبارات الأمريكي (CIA)، الأهم من ذلك هو الرهائن أنفسهم.

أضف إلى ذلك مستقبل تركيا! فما دام لدينا مثل شعبي يقول: "المصيبة أفضل من ألف نصيحة"، إذاً حان وقت الإصغاء إلى هذه الكلمات الحكيمة، وإذا لم نستخلص الدروس الواجب استخلاصها من واقعة احتجاز الرهائن، ربما نشهد أحداثاً أكثر سوءاً في المستقبل، وينبغي أن أقول إن شكوكاً قوية -للأسف- بدأت بالظهور حول ارتباط تركيا ببعض التنظيمات المسلحة، وقد وُجّهت اتهامات خطيرة إلى تركيا بشأن توفيرها الكوادر وحتى الأسلحة للعديد من التنظيمات المتطرفة، مثل النصر والقاعدة وداعش، وذهب البعض إلى أبعد من ذلك وتحدث عن علاقات اقتصادية أسستها تركيا مع داعش بعد اتفاق الطرفين على بيع النفط، ولا ريب في أن جميع هذه الاتهامات خطيرة جداً، ربما يكون المسؤولون في أنقرة قد أعربوا عن رد فعلهم الحاد إزاء هذه الادعاءات

التي نشرتها أشهر الصحف وأكثرها احتراماً على مستوى العالم، غير أن هذه الصحف لا تزال مستمرة في نشر ودعم هذه الادعاءات كما قدمت السلطات الرسمية الأمريكية دعماً لبعضها، نذكر مثلاً أن وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري" أدلى بتصريح يؤكد فيه صحة الادعاء المتعلق بعملية بيع النفط، وتجنب المسؤولون الأتراك ردود الفعل تجاه تصريحات الوزير الأمريكي، بينما لم يتجنبوا إظهار رد فعل حاد تجاه الصحافة الأمريكية.

لا شك في أن تأسيس علاقة مع التنظيمات الإرهابية المسلحة، وانتظار أي شيء منهم خطأ كبير، بغض النظر عن السبب، ذلك أنه من المستحيل أن يتوقع أحد متى ستوجه هذه التنظيمات أسلحتها ضد من، هذا فضلاً عن أن هذه التنظيمات التي تلهث وراء الشرعية مستغلة ظروف المنطقة تخلف وراءها الدمار والخراب على الدوام، وعلى سبيل المثال فالاحتلال انتهى في أفغانستان، لكن المياه لم تعد بأي شكل من الأشكال إلى مجاريها كما كانت في السابق، كما أنه لا يمكن التنبؤ بحجم الضرر الذي سيلحقه المتعاطفون مع داعش بتركيا والمنطقة برمتها في المستقبل.

يا ليتنا نستخلص الدروس والعبر من الوقائع التي تحدث حولنا، فحينها يمكن القول بأنه كان من حقنا الابتهاج أكثر بعودة الرهائن الأتراك إلى وطنهم سالمين...

"إن الإسلام لم يُبَيَّنْ على أساس نظام الرهبانية، ولم تكن الكيانات المؤسسية شرطاً لكي يعيش المسلمون دينهم، وكان الإسلام مندمجاً مع الشعب في كل المراحل، أي إنكم حتى إن أغلقتم الجوامع واعتقلتم أئمتها فإن الإسلام سيواصل الحياة بين أفراد الشعب، وبناءً على هذه الحقيقة الاجتماعية طُوِّرَ النظام الروسي إستراتيجية جديدة تعتمد على تمثيل الإسلام بواسطة السلطات الرسمية وتوجيهه في إطار سياسات الحكومة".

خوف الشيوعيين "الموازي" (١)

هل تعرفون من هو أول من أطلق لفظ "الكيان الموازي" على الجماهير المسلمة؟ لم أكن أعرف صراحةً، وقد صادفت حاشية طويلة في كتاب اسمه "لعبة الشيطان (*Devil's Game*)" رأيت في يد أحد الأصدقاء الشجعان في الماضي.

يركز مؤلف الكتاب، الذي نشر للمرة الأولى عام ٢٠٠٥م، على مصطلح "الإسلام الموازي" الذي استخدمه النظام السوفيتي الشيوعي، ويرجع الموضوع إلى بعض المصادر التي يحمل أحدها اسم "تهديد الإسلام لدولة السوفيت"، ويحمل الكتاب الذي كُتِبَ عام ١٩٨٣م توقيع كل من ألكسندر بنيجسن وماري بروكسب، وعندما تتبعته أثر مصطلح "الإسلام الموازي" الذي صادفته في هذين الكتابين رأيت أن النظام الشيوعي ألصق مصطلح "الموازي" بالمسلمين، وذلك بخلاف

"الإسلام الرسمي" الذي فرضه النظام بالقوة، حتى إن الكتاب يقول في مقال نشر بإحدى المجلات عام ١٩٧٨م إن روسيا الشيوعية يوجد بها "إسلام رسمي" و"إسلام مواز"، أي إننا أمام مصطلح صُنع في الاتحاد السوفيتي: "الإسلام الموازي"، وإذا سمحتم فلنلق نظرة على متى وكيف ولماذا اختلق هذا المصطلح.

ينشر الشيوعيون بياناً بتاريخ ٣ ديسمبر/ كانون الأول ١٩١٨م، أي عقب اندلاع الثورة البلشفية بقليل، ويعلن النظام الشيوعي، في بيان له حمل عنوان: "نداء إلى العمّال في روسيا والشرق"، أنه يعترف بهوية المسلمين، وأن معتقداتهم وتقاليدهم محفوظة ومضمونة لهم، وهذا موقف معاكس تماماً لما تبناه النظام القيصري في روسيا، بيد أنه فهم بعد ذلك أن حرية الاعتقاد ليست هي الهدف الأساسي للنظام الجديد، وأنه يرغب في القضاء على حالة الفوضى التي تلت الثورة، هذا فضلاً عن زيادة الضغوط التي مورست من قبل السلطة على الأديان اعتباراً من عام ١٩٢٠م، حيث اعتبر النظام السوفيتي جميع أنواع الظلم مناسباً بالنسبة "للشعوب" من أجل إبعاد الناس عن الدين، ولقد وصلت الضغوط على المسلمين في روسيا إلى أبعاد لا تحتمل في الفترة التي تلت عام ١٩٢٨م، فأغلقت الجوامع، ومُنعت مدارس المسلمين من مزاوله أنشطتها التعليمية، وفتحت التحقيقات بحق علماء الدين الإسلامي الذين اعتقل معظمهم، وسخرت الدولة جميع إمكاناتها من أجل اقتلاع الإسلام من جذوره، إلا أن عملية فهم أن الدين لا يمكن محوه بممارسة الضغط لم تستغرق وقتاً طويلاً، كان الناس لا يستطيعون الوصول إلى المصادر الدينية المكتوبة، وكانوا يسيرون في طريقهم نحو الجهل يوماً بعد يوم، غير أنهم لم ينسوا

هويتهم المتجسدة في رموز عاداتهم وتقاليدهم؛ إذ كانت بعض الأنشطة الحياتية مثل حفلات الأعراس وختان الأولاد ودفن الموتى تحيي الهوية الثقافية لهؤلاء المسلمين، وعليه، بادرت الإدارة الروسية إلى تأسيس دار إفتاء للشؤون الدينية في عامي ١٩٤١ و ١٩٤٢م، وكان الهدف من إنشاء دور إفتاء دينية في طشقند وبخارى وبايناس وأوفا هو السماح لممارسة المفهوم الذي يضعه النظام السوفيتي للإسلام في إطار محدد، وعين النظام مفتين ومشايخ يقن من أنهم لن يتكلموا ضده في يوم من الأيام.

ويبدو أن موسكو، التي لم تستطع أن تبعد الناس عن الدين تمامًا، كانت تبحث عن طريق للنجاة من خلال معادلة تتوافق مع روح الحرب الباردة، وكان ذلك النظام، الذي أغلق حتى الكنائس الأرثوذكسية في روسيا، يرى نفسه ناجحًا إلى حد ما في موضوع النصرانية، لكن الظروف تتغير عندما يكون الحديث عن الإسلام، والسبب معلوم؛ ألا وهو أن الإسلام لم يُبنَ على أساس نظام الرهبانية، ولم تكن الكيانات المؤسسية شرطًا لكي يعيش المسلمون دينهم، وكان الإسلام مندمجًا مع الشعب في كل المراحل، أي إنكم حتى إن أغلقتم الجوامع واعتقلتم أئمتها فإن الإسلام سيواصل الحياة بين أفراد الشعب، وبناءً على هذه الحقيقة الاجتماعية طوّر النظام الروسي إستراتيجية جديدة تعتمد على تمثيل الإسلام بواسطة السلطات الرسمية وتوجيهه في إطار سياسات الحكومة.

وعندما أسس الشيوعيون إستراتيجيتهم وفق "الإسلام الرسمي" واجهتهم مشكلة أخرى: كان جزء من المبادرات المدنية تلبّي الاحتياج إلى الإسلام الذي كان شائعًا بين عامة الشعب، وإن كان اقتران أسماء هؤلاء الأشخاص، الذين لم تكن لديهم أي تطلعات من الشعب، بالطرق

الصوفية المختلفة وإصااق بعض التهم بهم، تسبب في تشويه صورتهم بشكل أو بآخر، فإن المجتمع كان يسعى لتلبية احتياجاته المعنوية داخل التدفق الطبيعي للحياة، ولهذا فإننا نرى استخدام مصطلح "الإسلام الموازي" في هذا الإطار، أي إن هذا المصطلح كان يطلق على المسلمين غير الممثلين من قبل الأشخاص المعينين من جانب الدولة من الذين لا يتبنون خطاباً دينياً يتوافق مع سياسات الدولة.

لقد مارست العقلية الشيوعية العتيقة، التي آمنت بأن "الإسلام الموازي" (غير الرسمي) خطير وحاولت إقناع الجميع بذلك، ضغوطاً على الإسلام وسائر الأديان الأخرى، والنتيجة؟

انهار هذا النظام القمعي من أساسه بين ليلة وضحاها، وعندما انهار النظام الشيوعي تماماً أحيا الناس حياتهم الدينية التي كانوا يعيشونها سرّاً في الماضي، ففتحت الكنائس وشيدت الجوامع، وشهد الجميع كيف أن "النظام اللاديني" كان خطأ كبيراً، واليوم يستطيع الناس في روسيا اختيار المعتقد الذي يريدون ويمارسون شعائرهم كيفما يشاؤون، ونرى بعد سنوات طويلة أن ثمة عناصر مخادعة حتى في المشاهد التي ظن البعض أنها نجاحات حققها نظام الاستبداد وفرض الرؤية الرسمية على الناس.

وعلى سبيل المثال فإن قسمًا من الأشخاص المعينين في المناصب الدينية من قبل الدولة لم تخفق قلوبهم، وحتى لم تتوافق أفعالهم مع رغبات النظام، وإن كانوا قد انهالوا بالمديح والثناء على النظام الشيوعي لإيقاظ المظهر الخارجي.

يعود الماء إلى مجراه الطبيعي إن عاجلاً أو آجلاً ويتدفق فيه، حيث أن فصله عن مجراه الأساسي من خلال الضغوط المتعددة يشبه السير في طريق مخالف لفطرة الإنسان، ولا يمكن فرض ضغوط على الدين وممارسة شعائره من قبل الدولة، وإن مصطلح "الكيان الموازي" الذي أطلق على الخدمات الصادقة للمساعي المدنية ما هو إلا انعكاس للعقلية الشيوعية، وكما أن ذلك النظام غير الطبيعي والقمعي انهار واختفى، فإن الهندسة المجتمعية التي يراد من خلالها التصرف وفق المنطق ذاته ستنتهار اليوم أو غداً، ومن لا يصدق ذلك فليسأل الشيوعيين أنفسهم...

"إن إعلام الحكومة الموالي، لا يراعي مسألة الحلال والحرام للأسف الشديد، ولو كان يراعي هذه المسألة لما كان قد نشر مئات الأكاذيب على مدار الأشهر النسعة الماضية، وواصل بث الافراءات واللعب بشرف أشخاص أبرياء في محاولة منه للنستر على فضيحة الفساد والرشوة".

المانشيتات الحرام^(١)

نشرت وسائل الإعلام الموالية لحكومة حزب العدالة والتنمية الأسبوع الماضي^(٢) المانشيت نفسه؛ إذ إنهم يرددون الكلام ذاته منذ فترة طويلة كالجوقة الموسيقية.

تدافع طهران عن فكرة "اتفاق محدود وجزئي أفضل من انسداد مسار المفاوضات"، غير أنها تشعر بالانزعاج من كون الحوار مع الغرب محدود بالملف النووي؛ إذ إن إيران ترغب في الحديث مع الغرب حول العقوبات المفروضة عليها ومشاكل المنطقة، وتريد تحقيق نوع من التطبيع في علاقاتها مع الغرب، أما الدول الغربية، لا سيما الولايات المتحدة، فلا تريد الاقتراب من فتح ملفات أخرى للحوار مع إيران دون قطع مسافة في مفاوضات ملفها النووي.

(١) جريدة "زمان" التركية، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤م.

(٢) من تاريخ كتابة المقال.

لقد أقاموا السيناريو هذه المرة على "الحرام"، ونشروا عناوين صحفية من قبيل "المكافأة التحفيزية الحرام"، "عملية التحفيز الحرام"، "أبناء الشيخ الآكلون للحرام"، وإذا نظر القارئ إلى إستراتيجية النشر المشتركة لوسائل الإعلام هذه، يصل إلى أنه من أجل إمكانية نشر العناوين نفسها باستمرار إما أنهم يتواصلون فيما بينهم بطريقة "التباسي" -الاتصال عن طريق إدارة الخواطر- أو أن هناك ملقناً يلقنهم كلاماً ينطقون به كما ينفث الواحد في البوق وهم يصدرون نفس الصوت.

وإذا عدنا إلى الحديث عن عناوين "الحرام"، سنجد أن هناك طوفانا من الحديث عن الحلال والحرام لدرجة يظن من يشاهد أو يقرأ في هذه السنوات التلفزيونية أو الصحف التي اشتهرت بوسائل الإعلام الموالية للحكومة والمتهمة بأنها قائمة بالإمداد بما يسمى الحوض المالي، أنها تدقق في الحلال والحرام، وأنهم يولون اهتماماً بمسألة الحلال والحرام، وإلا كيف يمكن لهم أن يطلقوا عناوين إخبارية من قبيل "التحفيز الحرام" مع بعضهم.. لكن هيهات يا ليتهم كانوا كذلك!

دعوني ألخص مسألة التحفيز أولاً بعد إذنكم، ثم نستأنف بعد ذلك الحديث عن عملية تشكيل الوعي التي تقوم بها وسائل الإعلام الموجهة والمستخدمة كقناص من خلال مسألة الحلال والحرام.

إن نظام التحفيز، الذي يطبق كثيراً في الوحدات الأمنية في تركيا كمديرية الأمن والقوات المسلحة وجهاز الاستخبارات، يهدف إلى تحسين الوضع المالي للأشخاص الذين يعملون في وظائف صعبة ومضنية، إذ كان موضوعنا يتعلق بمديرية الأمن وقد رفعت ضد بعض

المسؤولين فيها قضية في المحكمة، فلنلقِ نظرة على النظام المطبق هناك، وتمر عملية التحفيز بالنسبة لأفراد الشرطة من هذه المراحل:

١- تعد لجان التحفيز قوائم بأسماء المرشحين في مختلف المحافظات، وتسلم هذه القوائم إلى مدير الأمن بالمحافظة.

٢- يقوم مديرو الأمن بالدراسات والبحوث اللازمة، ثم يقدمون النتائج إلى المحافظ.

٣- وبعد أن تدقق المحافظة القوائم ترسلها إلى قسم الموارد البشرية بمديرية الأمن العام حتى يحدد هذا القسم ما إذا كان الشخص المقترح أن يقدم إليه هذا التحفيز حاصل على إجازة عادية أو مرضية أو ما إلى ذلك في ذلك اليوم أم لا.

٤- تذهب القائمة إلى لجنة التحفيز الأولية لتحدد ما إذا كان هذا العمل الذي قام به المرشح يستحق التحفيز أم لا، وتعيّن أيضًا مقدار المكافأة التي تقدم له إذا كان يستحق، ومن ثم ترسل عروضها إلى المسؤول الأعلى.

٥- تقوم لجنة التحفيز بالنظر في القائمة بشكلها النهائي بعد أن مرت بكل مراحل الغرلة هذه حتى تصل إليها وتتخذ القرار النهائي.

فهل تعرفون من بين هذه المراحل الخمس يتهم أولئك الذين يشرون عناوين رئيسة عن الحرام ويسعون من وراء ذلك لتغيير الإدراك العام؟ لا أحد من هؤلاء تقريبًا، فهم لا يستهدفون أحدًا إلا الموظفين الأميين الذين تولوا التحقيق في قضية الفساد والرشوة التي كُشف عنها يوم ١٧ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٣م، ويطبعون صورهم، ويدرجون

أسماءهم في القوائم، لماذا؟ لأنهم حصلوا على هذه الحوافز، وهذا يعني أن الحصول على حافز الدولة بعد أن يمر عبر مصفاة مكونة من خمس مراحل من أدناها إلى أعلاها، أصبح جريمة يعاقب عليها القانون (!).

أضف إلى ذلك أن هؤلاء يتلاعبون بالأرقام ويزعمون بقولهم: "انظروا فأولئك الذين قالوا إنهم لم يأكلوا لقمة حرام قد أكلوها في الواقع!"، يقولون: "لقد حصلوا على هذه المكافأة أكثر من مرة"، ولا يقولون إن هذه المكافآت أو الحوافز يتم حسابها من دون أي إضافات للراتب الصافي، ويتراوح المبلغ النهائي حسب رتبة الموظف ما بين ٤٥ إلى ٣٠٠ ليرة (٢٠ - ١٣٣ دولارًا)، ولا يشرحون أن هذه المكافآت تمتد على كامل حياتهم المهنية، ولا يتعدى مقدارها السنوي ما بين ٢ و٣ آلاف ليرة (٨٩٠ - ١٣٣٠ دولارًا)، ويظنّ المواطن في تركيا أنه عندما نتحدث عن المكافأة أن الموظف يحصل على آلاف الليرات دفعة واحدة، لا، ليس هناك شيء كهذا.

هدف الإعلام الموالي مختلف تمامًا، إنهم لا يقصدون إلا أن ينتقموا من ضباط الأمن الذين ألقى القبض عليهم في وقت السحور وهم يرفعون رؤوسهم واثقين من أنفسهم لأنهم لم يفعلوا ما يخالف القانون وهذا التصرف أغضب أصحاب الإعلام الموالي كثيرا وأرادوا أن يسدوا أذانهم حتى لا يسمعوا صيحات الآباء والأمهات المعتقل أبناؤهم ويهتفون لم نطعم أولادنا لقمة حراما.

أصبح صراخ رجال الأمن، الذين تعرضوا لألوان التعذيب ثم ألقى القبض عليهم وهم يهتفون لم نأكل لقمة حراما سبب كابوس لهؤلاء

الغارقين في الحرام، ولذلك يبذلون قصارى جهدهم لإيصال رسالة بأنهم أيضاً أكلوا الحرام لكن دون جدوى من تعبهم، لماذا؟

لأنه لا أحد من هؤلاء المتهمين، من طرف الإعلام المذكور، حصل على منفعة شخصية.

نفذ الذين قدموا المكافآت مهامهم في اللجان وفقاً للوائح، ولم يفضلوا أحداً على أحد وهم يؤدون واجباتهم، ومن جانبهم لم يتدخل من حصلوا على المكافآت في تقديرات الدولة، وارتضوا بما صدر من قرارات، إذاً عدّ المكافآت التي حصل عليها هؤلاء الأشخاص طيلة حياتهم المهنية والادعاء بأنهم أكلوا مالا حراماً إن لم يكن هذا تضليلاً للقارئ، فماذا يكون إذاً؟ وإذا كان الوضع كذلك، يتساءل الواحد منا قائلاً: "أين الحرام في هذه المكافآت يا معدومي الضمير!"، وإذا كنتم تقولون إن هذا الإجراء خاطئ، فعليكم تغييره وكذلك اللوائح على الفور، لكنكم لم تغيروا شيئاً، وواصلتم العمل به، وعلى سبيل المثال، المسؤولون الأمنيون من الذين اختارتهم الحكومة بدقة كبيرة بعدما تأكدت من ولائهم لها عقب الكشف عن فضيحة الفساد الأخيرة، سجلوا لأنفسهم مكافآت، فهل تستوعبون أن "مصطفى جُولُجُو (Gülçü)"، مساعد مدير الأمن العام ورئيس لجنة التحفيز، قرر في أول اجتماع يعقده بعد توليه منصبه أن يمنح نفسه أعلى قدر يمكن تقديره لموظف في سنة واحدة وهو ٢٤ مكافأة بعدما وجد نفسه يستحق ذلك (!)، ماشاء الله عليك! ولأقصى عليكم مثلاً آخر: حصل "أورخان أوزدمير (Orhan Özdemir)"، رئيس دائرة مكافحة التهريب والجرائم المنظمة الذي يدير عملية تقديم المكافآت، على ٥٣٣ مكافأة

على مدار حياته الوظيفية، فهلا خرج علينا أحدهم ليقول: "ماذا فعلت أيها المدير؟ وإذا كان ما فعلته جريمة فلماذا يتغاضى الإعلام الموالي للحكومة عن ذكر اسمك؟"

إن إعلام الحكومة الموالي، لا يراعي مسألة الحلال والحرام للأسف الشديد، ولو كان يراعي هذه المسألة لما كان قد نشر مئات الأكاذيب على مدار الأشهر التسعة الماضية^(٣)، وواصل بث الافتراءات واللعب بشرف أشخاص أبرياء في محاولة منه للتستر على فضيحة الفساد والرشوة.

وفي واقع الأمر فإن وسائل الإعلام هذه، التي ارتكب الحرام في إجراءات شرائها وبيعها ومصادرتها، حرام ما تقوله وما تكتبه كذلك، ولهذا فإن عبارة: "لم أكل لقمة حراماً" تضايقهم وتزعجهم، ذلك أنها تذكرهم بمواردتهم التي لم يستحقوها.

أطالب الصحفيين زملائي في هذه المهنة، الذين يوافقون على كل ما تقوله الحكومة ويستحدثون العداوات بحسب تصريحات المسؤولين، وأناديهم هيا أعلنوا تفاصيل ممتلكاتكم خلال السنوات الخمس أو العشر الأخيرة حتى يتضح لنا بشكل جليّ من كسب أموالاً طائلة وكيف كسبها، وماذا كان قدر ممتلكاته قبل هذه الفترة وماذا يمتلك اليوم وليعرف الجميع أي الأرقام معروضة للإيجار بل للبيع في مقابل المال، ولترّكيا السبب الأساسي لمواصلتكم لنشر عشرات الأكاذيب والافتراءات الباطلة، وليظهر "أبناء الحرام" الحقيقيون، أما أصول ممتلكاتنا فهي في أيدي الحكومة، ولا داعي لطلب فاتورة أو إيصال من هنا أو هناك، وهذه

(٣) من تاريخ كتابة المقال.

الجهات التي لا تخرجون من تحت أجنحة حمايتها تعرف كل شيء عن الجميع، ونطالب في هذه الأثناء بأن يعلن من أصبحوا مديرين تنفيذيين بفضل العلاقات الأسرية أن يكشفوا تفاصيل فيلاتهم وقصورهم الصيفية والشتوية وسفنهم وما يمتلكون من وسائل الترفيه، وليعرف الرأي العام كيف أن بعض أقطاب "الإسلام السياسي" في تركيا، الذين كانوا يعانون من مشاكل مادية حتى أمس القريب، أظهروا دهاءهم (!) التجاري في العديد من المجالات كالتعدين والإنشاءات والنقل وسلاسل المطاعم في مراكز التسوق، وحتى في الأعمال الكبيرة في مجالي الصحة والتعليم، لتتشكل لدى الجميع قناعة بمدى الإخلاص والحق في العناوين الإخبارية التي تتحدث عن الحرام، هذا فضلاً عن وجود مجموعة من الكتاب والصحفيين الذين أصبحوا من أصحاب الأعمال والمنازل والممتلكات بواسطة الهيئات الرسمية وشبه الرسمية والشركات الصديقة وشركات الإعلان والإنتاج، ولا شك في أن كل يوم يمر يصعب على الواحد منا أن يجد إخلاصاً فيما يكتب هؤلاء، ذلك أن الكاتب الذي يصبح ثرياً بفضل بعض الأشخاص لا مفر من أن يصير فقيراً فكرياً ومرتباً بهؤلاء الأشخاص مدافعاً عن مصالحهم...

آه! يا ليت الإعلام يصغي إلى صوت الضمير ويراجع حساباته على أساس الحلال والحرام! فحينها فقط تستطيع تركيا أن تنقذ نفسها من الكذب والافتراء وقلة الأخلاق والفساد.

ومن أجل الوصول إلى هذه النقطة يجب أولاً البدء من صناديق الأحذية التي خُبئت بها الملايين، واقتفاء أثر الساعات باهظة الثمن، والنظر

بعين الريبة إلى القصور التي اشترت بأرقام غير محدودة الأصفار من الأموال، وعندما تبدأ مراعاة مسألة الحلال والحرام، ستجد أن صحيفتك تكون مصدرًا للخزي بالنسبة لك عندما تقرؤها في الصباح، وستقول لك الحقائق "صباح الخير" في النقطة التي وصلت إليها من خلال الصور العارية والمسلسلات التلفزيونية التي تعرض على قنوات وصحف تبدو بمظهر إسلامي، فإذا استحييت فستختار طريقًا آخر، وإلا سيأسرك الحرام أنت وأصحابك، ولن تنقذكم هذه الافتراءات التي تحاولون إلصاقها بالآخرين لتستروا عيوبكم، من عذاب الضمير، ذلك أن تلك الخواطر القديمة التي بداخلكم ستدعوكم دائمًا إلى تياركم الأصلي...

"للأسف فإن إعلام "الأبواق" الموالية للحكومة ولد آلة كبيرة للكذب والافتراء على مدار الشهور التسعة الماضية، والولادة لم تكن سليمة فنحن أمام مخلوق شاذ ممسوخ، وإذا عددتهم أكاذيبهم فستحصلون على موسوعة لا يتقص فيها شيء".

إذا لم تعرفوا حدًا في قول الكذب...^(١)

أدعو الله ألا يوقع أحدًا في الكذب، ذلك أن الكذب يتحول إلى طبع في هذا الإنسان، يقوله أحدهم، فيصدقه الآخر، وتنخدع الجماهير، ويصعب على الإنسان أن يعرف من كان صديقه قبل فترة، والكذب يلد كذبا آخر، يقع الإنسان في شباك الكذب الموالي بينما هو يحاول التخلص من الأول، وفي نهاية المطاف يتحول الكذب لدى الإنسان إلى عادة، عافانا الله وإياكم، فيصبح أسيرا للكذب، حتى يلجأ إليه وإلى المبالغة في أبسط الحوادث.

ومثال ذلك أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ألقى خطابا أمام قاعة فارغة بمقر الأمم المتحدة، أسفت لذلك؛ فلا يمكن عدم التأسف، إذ كان بوسع تركيا أن تصبح مثالا للعالم بديمقراطيتها وهويتها الإسلامية، ولكن تغيرت وجهتها، وصارت دولة معزولة ذات نظام قمعي، من حقنا أن نتأسف لأن ذلك من طبع الإنسان، لكن هل من المعقول أن ينشر بعض وسائل الإعلام صورة أخرى وكأن أردوغان يتحدث أمام حشد

كبير؟ فضلاً عن أنهم سعوا لترك انطباع جيد لدى القراء، هذا عيب، غير أنه ليس مفاجئاً، ذلك أنهم لا يتورعون عن الدعاية السوداء منذ شهور عديدة وهم يعلمون أن ما يقولونه كذبا، ولا يعتذرون عن ذلك، فهل سيعتذرون اليوم بسبب لجوئهم إلى صحافة القص واللصق إذ أن هذا أمر تافه بالنسبة إليهم مقارنة لما سبق؟!

للأسف فإن إعلام "الأبواق" الموالية للحكومة ولّد آلة كبيرة للكذب والافتراء على مدار الشهور التسعة الماضية^(٢)، والولادة لم تكن سليمة فنحن أمام مخلوقٍ شاذٍ ممسوخ، وإذا عددتم أكاذيبهم فستحصلون على موسوعة لا ينقص فيها شيء، فمن ناحية يتهمون حركة الخدمة بالعمل لصالح جهاز الاستخبارات الأمريكي (سي آي ايه)، ومن ناحية أخرى يصفقون لهذا الجهاز حتى تحمر أكفهم، ويشتكون الحركة له، وقد انتقل هذا الأداء "الرائع" (!) إلى مانشيتات الصحف، فنرى مع كل شفق جديد إعلانات عديدة لإقرار الكذب، والأخبار الكاذبة لهؤلاء تنافس الأفلام الكوميديّة، فعلى سبيل المثال خرجوا علينا بقولهم "أجريت لقاءً مع نعيم تشومسكي"، وأكسبوا اللغة الإنجليزية مصطلحاً جديداً، ألا وهو "Milk port" أي ميناء الحليب، ثم يصفقون! في حين أن تشومسكي كذب الخبير، لكن هذا غير مهم، فيكفي هذه الصحيفة أنها أضافت مصطلحاً جديداً إلى خزينة المفردات الإنجليزية القاصرة (!)، وكذاب تنقصه الخبرة حالياً أجرى لقاءً مع مراسل يعمل بقناة "سي إن إن" الأمريكية دون أن يرى حتى وجهه، أي في عالم الخيال، ومدير التحرير لصحيفة تسمى "أكشام" افتري على صحيفة "زمان"، وقلنا له مرات عديدة: "اثبت صحة هذه

الادعاءات أو قدم اعتذارًا إذا كان لك شرف وعفة أو عزة!" لكنه التزم عدم الرد على هذا الطلب، فيماذا تفكرون في هذا الرجل؟

لقد ادعى أحد الصحفيين المأجورين من أصحاب الرؤية القاصرة أنه وصل إلى المعلومات الشخصية الخاصة بالأستاذ فتح الله كولن، وحرّف اسم والدته "رابعة" (*Rabia*) "وغيره إلى "رابين" (*Rabin*)"، وعندما ظهر كذبه، هل استحيا من ذلك؟ مستحيل! وهل تبقى يا ترى نبذة من الحياء عند رجل حطم الأرقام القياسية في الافتراء ونشر عشرات الأخبار الكاذبة؟

منات من الأكاذيب والتشويه والافتراءات...

لم يتعبوا من كتابة الأكاذيب على مدار أشهر، ولم نتعب نحن من الكشف عن حقيقة أكاذيبهم، ويبدو أن الوضع سيستمر على هذا النحو، غير أنه سيكون لدينا مفاجآت في فترة النشر الجديدة إلى أولئك الكذابين ومصفيهم، وهناك حسابات لن تصفى إلا يوم القيامة الذي سيبحث فيه الكذابون والمفترون عن مفر، ولكن أين المفر؟!

"لا بدّ للقانون أن يعامل الجميع بالنسوية، كأسنان المشط، بغضّ النظر عن النسب والعائلة والانتماء السياسي وعلاقات القرابة وما إلى ذلك، فإذا اعتُبر أحدهم "أكثر خصوصية وامتيازاً"، سيستشري الظلم وتنزّزُ مشاعر الثقة بالعدل من جذورها".

الصّفرو.. (١)

مهما اختلفت الآراء وتعددت التأويلات ثمة حقيقة واضحة، وهي أن العدل ينزف والثقة بالقضاء في أدنى مستوياتها، لأن نظام القضاء يعمل بشكل مزدوج، فمن ناحية، نراهم يتسترون على الجرائم التي تستند إلى وثائق ومعلومات ملموسة، ومن ناحية أخرى نجدهم يستحدثون جرائم بغريزة انتقامية، ويقومون بتأسيس محاكم لأغراض سياسية.

هل المواطن التركي ليس على حق عندما يقول: "للصوص أحرار طلقاء ومطاردوهم في السجون!"؟ فهذا هو المشهد، وقد تحول بعض الأشخاص إلى أفراد "منزّهة عن المحاسبة" ونالوا حصانة "لا يُسأل"، فهل هذه الوضعية سارية كذلك بالنسبة للمواطن العادي؟ بالتأكيد لا، ولقد أطلق سراح المتهمين صراحةً بتلقي رشاوى والضلوع في أعمال الفساد وغسل الأموال والفساد في المناقصات والاختلاس، على الرغم من وجود كمية هائلة من الوثائق القانونية التي تدينهم، ولم يكفِ هذا، بل أغلقوا ملف التحقيق في القضية، و"صفّروا" (انتهوا منها وجعلوها

صفراً)، الأسبوع الماضي^(٢)، ملفات الاتهام بحق ٥٣ متهمًا من بينهم رجل الأعمال التركي من أصل إيراني "رضا ضراب" وأبناء الوزراء المستقلين والعديد من "الشخصيات المعترية"، لكن أربعة وزراء كانوا قد اضطروا لتقديم استقالاتهم بسبب الأدلة التي كشفتها التحقيقات؛ إذ كان ملف التحقيق يضم كمًا هائلًا من الأدلة القوية والملموسة، واليوم لم يعد هناك أي متهم مدان في فضيحة الفساد التي كُشف عنها يوم ١٧ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣م، ولن يمثل أحد أمام القانون بالضبط كما حدث لـ"الشخصيات المرموقة" في موجة الفساد الثانية التي ظهرت على السطح يوم ٢٥ من الشهر نفسه.

وفي اليوم ذاته، الذي صدر فيه قرار وقف الدعوى الذي برأ "رضا ضراب" ومساعديه، تم نقل رجال الشرطة الذين تولوا التحقيقات في قضية الفساد، والذين اعتقلوا بعد أشهر من انطلاق التحقيقات (من قبل محكمة أسست فيما بعد)، في سجن "سيلفيري" (*Silivri*) بإسطنبول! سجن سيلفيري الذي كان المتهمون في قضية تنظيم أرجينكون الانقلابية قابعين فيه فترة من الزمن، وكانت مشاعر الانتقام تسيطر عليهم لدرجة لم يستحيوا معها عن إخفاء أمر نقلهم في يوم الزيارة عن محامي المتهمين وذويهم، وأرغموا الزوار الانتظار لساعات طويلة أمام بوابة السجن، ثم قالوا لهم: "لا يمكن لكم زيارتهم لأنهم ليسوا هنا وتم نقلهم من هنا إلى سجن آخر!".

بينما يتجول المتهمون بأدلة ملموسة بالفساد والسرقة وغسل الأموال بكامل الحرية أحراراً طلقاء، نجد المسؤولين الأُميين الذين نفذوا

التعليمات الصادرة من النيابة العامة والمحكمة، ينفون من سجن إلى آخر، فما هو الدليل القانوني لاتهام رجال الشرطة هؤلاء؟ لا شيء؛ لا شيء على الإطلاق! لأن الادعاءات المطروحة ما هي إلا عبارة عن بيانات وتعليقات سياسية واعترافات تم الحصول عليها من الذين أرغموا على ذلك وليست لها أية قيمة في الواقع.

المشهد واضح: أطلق سراح "الشخصيات المعتبرة" من خلال ضغوط وتعليمات سياسية، بينما يسجن من ليست لهم أية تهمة غير أدائهم لمهمتهم التي خولتها القوانين لهم، وفي إطار القانون.

لا داعي للحديث طويلاً، فيكفينا اقتباس صغير من التاريخ لشرح كل شيء: امرأة من قبيلة بني مخزوم تسرق وتثبت عليها الجريمة، وعلى الرغم من ذلك، يتدخل البعض مطالبين بعدم معاقبتها لأنها من أسرة مرموقة، ولأنهم لم يستطيعوا تقديم ذلك الطلب إلى النبي محمد ﷺ مباشرة، اختاروا أن يكلفوا شخصاً يحبه النبي ﷺ وهو أسامة بن زيد رضي الله عنه، المعروف بـ "حَبِّ الرسول" له، ليعرض عليه هذه الفكرة، فما إن سمع النبي ﷺ هذا الكلام حتى انفجر غاضباً وقال: "إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ، أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ"، وكان هذا استشهاداً رائعاً من النبي، يكفي للكشف عما إذا كان ميزان العدل والظلم سارٍ أم لا، وأكد الرسول ﷺ هذا الاستشهاد بحكم عظيم أمام الجميع؛ إذ أضاف: "وَإِيمُ اللَّهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا" (صحيح البخاري: الأنبياء، ٥٤)

لا بد للقانون أن يعامل الجميع بالتساوي، كأسنان المشط، بغض النظر عن النسب والعائلة والانتماء السياسي وعلاقات القرابة وما إلى

ذلك، فإذا اعتُبر أحدهم "أكثر خصوصية وامتيازاً"، سيستشري الظلم وتترلز مشاعر الثقة بالعدل من جذورها.

كانت صحيفة "جمهورية" التركية قد نشرت يوم السبت الماضي^(٣)، عنواناً على صفحتها الأولى يستحق أن يدخل في سجل التاريخ؛ إذ كتبت: "استح يا عدالة!"، تعرض الصحيفة من ناحية، صورة الأشخاص المتهمين في تحقيقات الفساد والرشوة التي تم التستر عليها، ومن ناحية أخرى صورة لعائلة "صاري سولوك" (Sarısülük) التي فقدت أحد أبنائها برصاص الشرطة تجلس على كرسي الاتهام؛ إذ حوكم أربعة أفراد من هذه العائلة المصابة والتي تتلوى بالأم فقدان ولدها بعقوبة بالسجن تصل إلى ١٠ سنوات بحجة أنهم وصفوا الشرطة بـ"القتلة" بعد الفجيرة وفي وقت الألم، وللأسف، فإن هذه القصة التراجيدية التي نشرتها صحيفة "زمان"، لم تحظَ باهتمام أغلب الصحف التركية، ولا شك في أن الذين اختلجهم الخوف والقلق وآثروا السكوت في مواجهة المبادرات الاستفزازية لمراكز السلطة، تحولوا إلى عناصر سلبية لعملية "التصفير" التي تشهدها تركيا.

إن الذين صفّروا الأموال والفيالات واليخوت والسفن والشقق الفاخرة وسائر الممتلكات الأخرى (أي جعلوها صفراً)، يسعون لتصفير العدالة كذلك، وبطبيعة الحال، فإن الضمير الجمعي للرأي العام يشاهد هذه المساعي التي يقومون بها كأنهم ينقذون ما يمكن إنقاذه من الحريق بهلع ودهاء ومكر، ولا ريب في أن هذا الضمير سيقف في وجه الظلم ويصرخ بأعلى صوته وسيقول للظالمين "لقد حصلتم على صفر في الامتحان!".

وَقَع أَقْدَامُ الْفَاشِيَةِ

خرجت الحكومة التركية أمام الرأي العام بـ"حزمة قضائية" جديدة في منتصف الليل، وكان واضحاً جداً أن مشروع القانون الذي يتحجج بالأحداث التي شهدتها الشارع التركي عقب عيد الأضحى، لم يعد بين ليلة وضحاها، ولهذا السبب، لم يقتنع الرأي العام بالحجج التي ساقتها الحكومة، وراودته فكرة أن الأحداث ما هي إلا ذريعة، وأن ما يريد به الحزب الحاكم هو العودة إلى القبضة الحديدية التي كانت تحكم تركيا، وهذه الواقعة تعتبر، بصفة رسمية، تراجع تركيا عن السير في طريق الديمقراطية، هذا فضلاً عن كونها أولى خطوات عملية ستسوء أكثر من خلال "الحزمة الأمنية" الجديدة، وكان المتحدث باسم الحزب قد أدلى ببيان مضحك جداً رداً على الانتقادات الموجهة للحكومة؛ إذ قال: "هذه ليست خطوة إلى الوراء، إنما هي عودة للتعديل الذي أدخلناه عام ٢٠٠٤م".

ما الذي أتى به مشروع هذا القانون: في الوقت الذي كانت فيه السلطات تبحث عن "أدلة ملموسة" لإصدار قرارات الاعتقال والتفتيش، ستبحث السلطات من الآن فصاعداً عن "شبهة معقولة"، هل نضحك أم نبكي على هذا التغيير الكارثي! كما سيقلص حق الدفاع، ولن يستطيع المتهم أو المحامي الاطلاع على ملف القضية إذا ما وضع القاضي تدبيراً احترازياً، فالحكومة التي تبنت خطاباً إصلاحياً مفاده: "أننا ألغينا المحاكم ذات الصلاحيات الخاصة"، ستقوم بأية عملية مستخدمة مصطلحا معيياً مثل "الشبهة المعقولة" في أي مكان تريد بناءً على القرار الذي سيصدره نواب العموم والقضاة الذين ستزودهم بصلاحيات لا يمتلكها حتى مدعو العموم ذوو الصلاحيات الخاصة، والأدهى من ذلك؛ ستضع السلطات يدها على ممتلكات أي متهم أو مشتبه به في "الجرائم الدستورية".

من الواضح والجليّ أن حقوق الإنسان العالمية تم تعليق العمل بها بسبب هذا القانون، وليس الدستور التركي فقط.

وهذه فاشية واضحة وجليّة للغاية، وإن التدخل في اللوائح والتشريعات من خلال الصلاحيات الخارقة وأعضاء المحاكم المنتخبين بشكل خاص، ليعتبر رفعا لراية الفاشية على حصن العدالة، لا سيما وأن مشروع القانون يتضمن مادة تنص على أن يستحق المحامون من أصحاب الخبرة لعامين حق التعيين في منصب القاضي.

هذا فضلاً عن أننا شهدنا واقعة غريبة للغاية حتى قبل أن يناقش البرلمان مشروع القانون هذا، تسبب بعض الأشخاص البراجماتيين في اعتقال الصحفي آيتكين جيزيجي في أضنه بسبب "شبهة معقولة"، وهو أمر ليس معقولاً! فإذا كانت قرارات كهذه تصدر حتى قبل إقرار هذا القانون، فمن يدري ما الذي سيحدث إذا ما صدر هذا القانون الذي ينتهك الحريات الأساسية المنصوص عليها في الدستور، ويتعارض مع بنود الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، التي وقعت تركيا عليها، وكيف سيكون الوضع في تركيا؟!

لم يعد أي شخص أو فئة في أمان في تركيا بعد اليوم، ذلك أن دولة القانون نُحيت جانباً، وفتح الباب أمام جميع أنواع ضغوط النظام الفاشي، فهل تصبر تركيا على تبعات هذه الوتيرة؟ لا على الإطلاق! لا يمكن التضحية بالمكتسبات الديمقراطية الكثيرة من أجل تسرّب البعض على جرائمهم، ولن يحدث شيء كهذا.

"واأسفاه على ما آل إليه من جاؤوا إلى السلطة من خلال خطاب "الإسلام السياسي"، ففي الوقت الذي كانوا -حتى وقت قريب- ينتظرون الدعم من الشعب بحجة تعرضهم للمظالم التي تسبب بها مجلس الأمن القومي، نجدهم اليوم يسعون لاستغلال المؤسسة نفسها، على هواهم لتحقيق مصالحهم الشخصية".

الكتاب الأحمر^(١)

واأسفاه على ما آل إليه من جاؤوا إلى السلطة من خلال خطاب "الإسلام السياسي"، ففي الوقت الذي كانوا -حتى وقت قريب- ينتظرون الدعم من الشعب بحجة تعرضهم للمظالم التي تسبب بها مجلس الأمن القومي؛ نجدهم اليوم يسعون لاستغلال المؤسسة نفسها، على هواهم لتحقيق مصالحهم الشخصية.

وللأسف، لا يستطيع أي سياسي منهم يتميز برجاحة العقل وحرية الضمير، أن يقول "ما الذي نفعله؟! هل الأخطاء التي كانت ترتكب ضدنا في الماضي نرتكبها نحن اليوم ضد غيرنا؟"، يا له من خوف كبير! فأخر مرحلة وصل إليها "كابوس الاستبداد" الذي فُرض على الشعب على أنه "تركيا الجديدة"، هي الرجوع إلى الأنظمة البائدة التي كانت عليها "تركيا

(١) جريدة "زمان" التركية، ٥ نوفمبر ٢٠١٤م.

القديمة"؛ إذ وُرثت هذه اللغة الاستبدادية والقمعية المتشددة، من خلال ردود الأفعال الطائشة القادمة من هذه الحقب المظلمة، وهم لا يكتفون بأن يوافق الناس على أفعالهم، بل، تُجهَّز المقصلة لكل من سَوَّلت لهم أنفسهم عدم التصفيق لهذه الأفعال، ويوجَّه الكرباج إلى ظهره، وتشوّه سمعته، وهم يرون مَنْ لا يفكر مثلهم على أنه خائن.

تجدون الإعلام الموالي لحكومة حزب العدالة والتنمية ينشر، أولاً، أخباراً مليئة بالأكاذيب والافتراءات، ثم تتحرك النيابة، وبعد ذلك يعثرون على أشخاص ضعفاء تحت مسمى المعترفين والشهود السريين، ومن ثم توجَّه الاتهامات لفئات بعينها ويعلنون كمجرمين.

وكان هذا الظلم لا يكفي، تنقل القضية إلى مجلس الأمن القومي، ويوحى كأن منظمات المجتمع المدني تعتبر "كيانات غير شرعية تتخفي تحت ستار شرعي"، فأين الحق والقانون من هذا؟ هذه المقولة هراء كبير ومصطنع لدرجة أنه لو وصل حزب آخر إلى السلطة في تركيا في يوم من الأيام، لاستخدم قالب الجريمة الوهمي نفسه لنعث السيد أَرْدُوغَانُ وعائلته ورفاقه، وسنجد حينها أنه صارت لدينا حكاية "كيان مواز" محبوكة حبكة متقنة، وستنال جميع الجماعات والجمعيات والأوقاف والأحزاب، وليس أَرْدُوغَانُ وحزب العدالة والتنمية فحسب، نصيبهم من مقولة "الكيان الموازي" الجنونية، لتسوى بعد ذلك ديمقراطية المشاركة بالأرض.

وبحسب المعلومات التي نقلتها وسائل الإعلام والتي توصلت إليها من خلف كواليس أطول اجتماع لمجلس الأمن القومي في تاريخ تركيا، فإن الجو أثناء الاجتماع كان متوتراً للغاية.

وعلى عكس المتوقع، لم يتناول الحاضرون في الاجتماع هراء "الكيان الموازي" سوى مدة ٢٥ دقيقة، وحتى هذه المدة كانت طويلة! وهل يعقل أن مجلس الأمن القومي التركي لم يجد موضوعا ليناقشه في الوقت الذي يفعل فيه الإرهابيون ما يحلو لهم في تركيا، واقترب فيه الفوضى والمشاكل إلى حدود التركية الجنوبية، وتتهم فيه الدولة بدعم التنظيمات الإرهابية العالمية بالسلاح والكوادر! حتى يكون بمثابة أداة في يد أناس وُجدوا متلبسين بتلقي الرشاوى وارتكاب فضائح الفساد تستخدم في تنفيس حقد وغضب هؤلاء.

وفي الوقت الذي يسقط فيه جنود الجيش والشرطة شهداء في الطرقات، ويتحكم فيه الإرهابيون في أمن بعض المدن، خرج علينا البعض ليقول: "لنحارب طواحين الهواء!" ولو انخدعت شرذمة قليلة من أمثال "سانشو بانزا" (خادم الفارس المجنون دون كيشوت في القصة المشهورة) بهذه الأكذوبة لا يمكن لأحد من ذوي العقول السليمة أن يصدق بعد كل ما انكشف من الحقائق عن صاحب مثل هذه الإغواءات والإغفالات وهو يشير إلى غيره بقوله "انظروا إلى ذلك المخادع".

ووفق ما جاء في تفاصيل كواليس اجتماع مجلس الأمن القومي، كما أذاعتها وسائل الإعلام، فقد طالب "الجنرالات المدنيون" (أعضاء الحكومة) بإعلان "الكيان الموازي" تنظيماً إرهابياً، فهل نبكي أم نضحك على هذا؟ وقد دافعت المؤسسة العسكرية عن فكرة تقول إنه لو طُبّق هذا الأمر على حركة الخدمة، فيجب أن يشمل القرار سائر الجماعات الدينية الأخرى كذلك، وهذا ما سيحدث بالفعل! إذ قلنا هذا منذ البداية: إذا

نعتت جماعة دينية بوصف "الكيان الموازي"، يعني ذلك توجيه الاتهام نفسه إلى الجماعات الأخرى.

وكان أحد أقارب العائلة الحاكمة عن طريق المصاهرة، ويدير إحدى الصحف، قد فعل شيئاً كهذا خلال الأسبوع الماضي^(٢)، فقد وزير الصحة بنفسه هذا الخبر، ذلك أن هذا الادعاء من جماعات دينية أخرى، لكنهم مؤثرون في الحقل البيروقراطي...، كل جملة تبدأ بهذه العبارة ستعود وتقلب عليكم، لتتشكل سلسلة منطقية (بل غير منطقية)، في تصنيف الأشخاص حسب انتماءاتهم، من قبيل أن الوزير الفلاني من أعضاء مجلس الوزراء يمثل الجماعة الدينية الفلانية، وأن أناساً يعملون في إحدى الوزارات وينتمون إلى الجماعة الفلانية وهكذا، وستستمد عملية "مطاردة الساحرات" حتى تطول من هم في قمة هرم الدولة، وأبناءهم، وأصهارهم، وأصدقاء أولادهم، وأولادهم.

تعتبر جريمة "محاولة السيطرة على الدولة" المفبركة محاولة غير ديمقراطية وقابلة للتطبيق على كل الفئات الاجتماعية، فهل يتلع الجيش هذا الطعم غير القانوني؟ من الصعب الرد بإجابة قطعية على هذا السؤال، لكن الجيش التركي لديه تجربة مريرة في هذا المجال؛ إذ كان مجلس الأمن القومي، إبان انقلاب ٢٨ فبراير/ شباط عام ١٩٩٧م، قد استحدث وحدة أسماها مجموعة العمل الغربي، وكان، بكل تأكيد، من بين مشجعي هذه المجموعة بعض المدنيين من أعضاء مجلس الأمن القومي، لكن القضاء اليوم يتولى ملف هذه المجموعة، ويحاكم أصحاب أعلى الرتب العسكرية، ففي هذه الدعوى لا يحاكم رئيس الوزراء أو الوزراء أو مسؤولو

(٢) من تاريخ كتابة المقال.

جهاز المخابرات، بل يحاكم العسكريون، فمن يضمن اليوم أنه إذا تحرك الجيش بتوجيه مجلس الأمن القومي، ألا يحاكم قاداته في المستقبل؟

ويا له من أمر مؤسف أن نرى بعض المدنيين وقد رأوا أن زي الجنزالات القدامى يناسبهم، ليتحدثوا عن "الكتاب الأحمر"، ويستمدون الدعم من المؤسسة العسكرية، فعندما يسير المنطق على هذا المنوال، نتذكر النظام السوفيتي البائد وشبح التهديد الداخلي الذي كان شائعاً أيام الحرب الباردة، ذلك أن الطريقة المتبعة في القضاء التركي اليوم تشبه الظلم الذي ارتكبه أنصار ستالين تحت مسمى "الصراع مع أنصار تروتشكي".

ولقد عثر ستالين على نواب عموم مستعدين لرفع دعاوى لتنفيذ أوامره، فأصدر تعليماته لهم بإطلاق "مطاردة الساحرات" بعد تحديد أنصار تروتشكي الذين "تغلغلوا داخل مفاصل الدولة"، ولم تكن التحقيقات بمطاردة أنصار تروتشكي، بل طال الظلم والعدوان المعارضين كافة، ويا له من أمر عجيب أنه بعد محاولة الاغتيال، تعرض أنصار تروتشكي والبخاريين لظلم واسع النطاق من خلال شهود سريين ومعترفين ومن أدلوا باعترافات مكرهين تحت الضغط، وكان الجميع يعرف أن ستالين والدولة العميقة هما اللذان أقدما على اغتيال رئيس حزب "لينين جراد كيروف"، لكن الظالمين لعبوا أدوارهم.

على أية حال، تلاعب النظام الأحمر بالناس عن طريق الأحداث الملققة، لكن إلى أين؟ فاليوم لم يبق "ستالين" ولا نظامه الأحمر، ويا ليت كان المدعون العموم في تركيا اليوم قد قرؤوا واتخذوا مما حدث للنائب العام السوفيتي فيشينسكي عبرة! فأنا متأكد من أنهم سيستخرجون نتائج

ودروسا مفيدة من تلك القصة الواقعية، فهل من الممكن أن تدار تركيا، التي شكلت عدداً من البرلمانات حتى في عهد الإمبراطورية العثمانية، عبر الطرق التي كانت متبعة أيام الحرب الباردة؟

كنا نعتقد أن حقبة "ضرب الشعب" بواسطة مجلس الأمن القومي قد انتهت وولت، ولكن عندما رأينا بأم أعيننا من يعولون الكثير على مجلس الأمن القومي والكتاب الأحمر، تدمي قلوبنا، وهذا ليس من أجل أنفسنا، بل من أجلهم هم ومن أجل هذا البلد الجميل الغالي.